الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعةغارداية

كلية: علوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم اقتصاديـــــــــــــــــــــــــــة

العنوان:

تحليل الائتمان و دوره في ترشيد عملية الإقراض "دراسة حالة بنك البركة الجزائري و كالة غارداية"

مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص مالية وبنوك

من اعداد الطالب:

بن حمادي بوبكر

تحت اشراف الدكتور:

عـجيلة محمـــدج

أعضاء لجنة المناقشة

د. مصيطفى عبد اللطيف .....رئيسا

أ. تماوي عبد المجيد.....عضوا

أ. بن ساحة علي .....عضوا

السنة الجامعية 2014/2013

شكر و عرفان

على إثر إنهائي لهذا العمل، أتقدم بالشكر إلى المولى عز و جل مصداقا لقوله تعالي " لئن شكرتم لأزيدنكم "

كما أتقدم بشكري الخاص الى الأستاذ الفاضل الدكتور عجيلة محمد الذي سعدني على إنجاز هذا العمل المتواضع بنصائحه و ارشاداته القيمة و الحكيمة

كما اتقدم بشكر خاص إلي كل من ساهم في هدا العمل من قريب أو من بعيد ..

الاهـــــــــــداء

إلي والدي العزيزان

إلى إخوتي و أخواتي

إلى زملائي و زميلاتي

إلي أحبائي و أهلي و جراني

إلي كل من و نسيت، أهدي هذا الجهد المتواضع، سائلا المولي عز و جل أن يعلمنا ما ينفعنا، أن ينفعنا بما علمنا، أن ينفع به غيرنا، ويزدنا علما وتقوي، وأن لا يحرمنا أجر هذا العمل، أن يجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال و لا بنون إلا من أتي الله بقلب سليم.

d′ الملخّص d′

يؤدي الائتمان المصرفي دوار مهما في دعم عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك لكونه وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين من خلال تحويل النقود المستلمة من المصرف على شكل ودائع مصرفية من شخص لديه فائض نقدي الى شخص بحاجة ماسة الى هذا الفائض ، كما يساهم الائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية بشكل خاص التي يفتقر إليها البلد إذ أنه بأمس الحاجة الى الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة لديه ، فضلا عن كون الائتمان المصرفي يمثل أهم مصادر الإرادات التي تحصل عليها المصارف وتزيد من ربحيتها .

كلمات مفتاحية: الائتمان المصرفي، التحليل الائتماني، التسهيلات، القروض.

d′ résumé d′

Crédit bancaire plomb Du t rôle important dans le soutien du processus de développement économique, de manière à être un intermédiaire financier entre les épargnants et les investisseurs en détournant l'argent reçu de la banque sous forme de dépôts bancaires de quelqu'un qui a un excédent de trésorerie à quelqu'un dans le besoin de ce surplus, contribue également au crédit bancaire dans la direction l'activité économique vers des projets d'investissement dans des projets d'investissement générales et stratégiques qui sont particulièrement défaut dans le pays tel qu'il est dans le besoin pour une utilisation optimale des ressources disponibles pour lui, ainsi que le fait que le crédit bancaire représente les sources les plus importantes Alardat obtenu par les banques et augmenter la rentabilité.

Mots-clés: crédit bancaire, l'analyse de crédit, des installations, des prêts.

فهرس المحتويات

العناوين	رقم الصفحة
شكر و عرفان	
الاهداء	
المقدمة العامة	أ
الفصل الاول: الاطار النظري و المفاهمي لتحليل الائتماني " أليات و معايير "	11
التمهيد	12
المبحث الاول: مفهوم الائتمان المصرفي و أساليب تحليل البيانات المالية للعميل:	13
المطلب الاول: مفهوم الائتمان المصرفي	13
المطلب الثاني: اساليب تحليل البيانات المالية للعميل "مقومات و مناهج"	25
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للائتمان المصرفي:	33
المطلب الاول: الدرلسات سابقة	33
المطلب الثاني: موقع الدرلسة من الدرلسات السابقة	35
خلاصة الفصل الاول	37
الفصل الثاني: درلسة الحالة بنك البركة الجزائري "وكالة غارداية"	38
تمهيد	39
المبحث الاول: تقديم بنك البركة الجزائري	40
المطلب الاول: أهداف وخدمات بنك البركة الجزائري	41
المطلب الثاني: هيكلة بنك البركة الجزائري	43
المطلب الثالث: مجال الانشطة القائمة في البنك	47
المبحث الثاني: درلسة ملف أحد زبائن البنك	51
المطلب الاول: مرحلة تقديم الطلب	51
المطلب الثاني: الدراسة المالية لملف القرض	54
المطلب الثالث: رأي مصالح البنك مع القرار النهائي	57
خلاصة الفصل الثاني	62
الخاتمة العامة	63
المراجع	66
الملاحق	69

فهرس الجداول

الرقم	العناوين	الصفحة
1	جدول يلخص أهم نسب السيولة.	27
2	جدول يلخص أهم نسب الربحية.	29-28
3	جدول يلخص أهم نسب الملاءة.	30-29
4	جدول يلخص أهم نسب الكفاءة.	31
5	جدول يلخص أهم التدفقات النقدية.	32
6	يلخص موقع الدراسة من الدراسات السابقة.	36-35
7	وضعية حسابات الشركة.	53-52
8	كشف حسابات التدفقات النقدية لخمس سنوات الاخيرة.	53
9	الالتزامات الإجمالية المصرح بها للعميل لدي بنك الجزائر سنة 2012	53
10	مؤشرات السيولة و القدرة على السداد و كفاية التدفقات النقدية.	54
11	مؤشرات الهيكل التمويلي.	55
12	مؤشرات كفاءة النشاط.	56-55
13	مؤسرات الربحية.	56
14	مخطط الخزينة.	60

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الشكل التوضحي لنموذج الائتمان المعروف بـ C,s5 .	16
2	الشكل التوضحي لنموذج الائتمان المعروف بـ P,s5.	20
3	الشكل التوضحي لنموذج الائتمان المعروف PRISM.	22

المقدمة العامة

تمهيد:

إن لقطاع البنوك تأثير هام على معظم القطاعات الاقتصادية والمالية في أي دولة، فهي تقوم بدور حيوي خاصة فيما يتعلق بدفع التنمية والتطور لهذه القطاعات، ولأن معظم الدول ومنها الجزائر اتجهت نحو اقتصاد السوق وسياسة التحرر الاقتصادي ونخص بالذكر هنا تحرير وعولمة الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات المصرفية، الشيء الذي أدى إلى تنويع نشاطات البنك وازدياد درجة تعقيدها، وقد كان لزاما على النظام المصرفي العمل على مواكبة هذه التطورات ومواجهة تحديات المنافسة الجديدة.

وبحكم وظيفة البنك كوعاء للمدخرات عليه إقراض هذه المدخرات المتاحة وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية لدفع عملية النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية القومية من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن الربح كون أن هذه العملية تمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت مصادر الإيرادات الأخرى، هذا ما يجعل المسئولين في البنك يولون عناية هامة للوظيفة الائتمانية وخاصة فيما يتعلق بجانب منح القروض، وهذا من خلال وضع سياسات ملائمة من أجل سلامة مخفضة القروض وتحقيق عوائد مرتفعة للبنك عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان.

اشكالية البحث:

و من ما سبق تطرح الإشكالية التالية.

الي اي مدي يمكن لعملية التحليل الائتماني (منح القرض) أن تحقق للبنك العوائد المرتقبة و تقضي على مشكلة التعثر المصرفي؟

و تتفرع من هذه اشكالية الأسئلة الفرعية التالية.

- ما هو الائتماني المصرفي ؟
- ماهي الاجراءات و الدراسات التي تجريها البنوك المحلية و التي تسبق عملية منح الائتمان ؟
- ماهي الاجراءات منح الائتمان في بنك البركة الجزائري ؟

فرضيات البحث.

- ان قرار الائتماني السليم يؤدي الي تكوين محفظة قروض ذات جودة عالية.
- ان قيام عدم قيام المصارف بالتحليلات الائتمانية و الدراسات الكافية التي يجب أن تسبق عملية منح القرض، و اعتماد مانحي الائتمان مطلوبات شكلية غير جوهرية، تؤدي إلي تفاقم أزمة الديون و التسهيلات الائتمانية المتعثرة .
- ان عدم الاعتماد على نموذج لتصنيف مخاطر الائتمان، و كذلك عدم وجود، مركز متخصص لجمع البيانات عن الشركات و المنشآت، يؤدي الى غلبة التحيز الشخصي، و نقص الحكمة في قياس المخاطر الائتمانية .
- ان قيام بنك البركة الجزائري بمتابعة الائتمان و تحليله بعد منحه، يؤدي الي اعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل المالي للمشروع و بالتالي حماية البنك من الخسائر الناجمة عن تعثر العملاء.

أهمية البحث:

إن وجود مجموعة من العناصر والمكونات في أي إستراتيجية اقراضية من جهة، ومن جهة أخرى عدم وجود إستراتيجية اقراضية نمطية بسبب اختلاف المصارف من حيث التخصصات ومن حيث الأهداف وحجم رأس المال، عقد كثيرا من مهمة متخذي قرار الائتمان. خاصة وأن الأساليب التقليدية المعتمدة في قرارات منح الائتمان المصرفي لم تعد تستجب لاحتياجات متخذي قرار الائتمان بسبب محدوديتها وتزايد المعطيات الخاصة بطالبي التمويل.

ومن هنا فإنه من الأهمية بمكان إجراء دراسة تهدف إلى شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره، وكذا العوامل المؤثرة في قرار منحه، ثم صياغة هذه العناصر في شكل نموذج كمي يعتمد على أساليب علمية أكثر دقة من أجل اتخاذ قرار انتمائي سليم.

أسباب اختيار الموضوع.

ولقد تم اختيار الموضوع و ذلك:

- حب اطلاع على تفصيل عملية منح الائتمان التي تجريها البنوك .
- ملاحظتي نقص المراجع في عملية منح الائتمان في جامعة غارداية .

- ملاحظتي أن أغلب الطلبة الذين سبقوني في الدراسة و الذين طلعة على دراساتهم يركزون على عنصر واحد أو اثنين من عملية منح القرق دون التطرق للتحليل الائتماني ككل.
- شغفي الكبير بعمليات الحساب و التحليل .

منهج البحث.

قصد الالمام بجوانب الموضوعية للبحث، و للإجابة على إشكاليات البحث، ارتأيت ان اعتمد على المنهاج الوصفي التحليلي، و ذلك من خلال دراسة القوانين و التعليمات و المراجع و المصادر المحاسبية و الابحاث السابقة و التي لها علاقة بموضوع البحث، أما في الجانب العملي فقد تم دراسة الحالة، من خلال جمع الملاحظات و البيانات من الواقع العملي و تحليلها بالأسلوب المناسب لتقديم الاقتراحات و التوصيات اللازمة.

تقسيم الدراسة.

من أجل دراسة الموضوع سوف نقوم بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول نخصص فيها الفصل الاول و الثاني للجانب النظري من الدراسة، بينما سنخصص الفصل الثالث لدراسة الجانب اليتطبيقي من خلال دراسة بنك البركة الجزائري " وكالة غارداية .

الفصل الاول: يتناول هذا الفصل دراسة اساليب تحليل البيانات المالية للعميل في مرحلة دارسة القرض " مقومات ومنهج ".

الفصل الثاني: ومن اجل اسقاط ماتمة دراسته في الجانب النظري على الجانب التطبيقي سندرس في هذا الفصل ملف أحد زبائن بنك البركة الجزائري، و ذلك من خلال الدراسات الفنية و التقنية و التحليلية لمختلف جوانب عناصر ملف القرض.

الفصل الاول

الاطار النظري و المفاهيمي لتحليل الائتمان " آليات و معايير"

تمهيد:

يعد الائتمان المصرفي مرحلة مهمة من مرحل تطور الخدمات المصرفية ويعد من أهم إي إرادات المصارف التي تستند الى دارسة اوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل ، إذ تعبر عملية الائتمان عن الثقة التي تنشأ بين المقرض (المصرف) والمقترض من المصرف (الزبون) التي تدل على توافق الرغبة والحاجات بين من تتوافر لديه الاموال ومن يحتاج إليها .

وعليه فان الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ، إذ أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيس لإيرادات اي مصرف مهما تعددت مصادر إي ارداته الأخرى وتنوعت ومن دونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسة كوسيط مالي في الاقتصاد الوطني، فالنشاط الائتماني يمثل ركيزة العمل الأساسية للمؤسسات المالية المصرفية حيث أن النشاط الرئيسي للمؤسسات المالية هو إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح ، كما أن محفظة التسهيلات تشكل الجزء الرئيسي من الموجودات المنتجة للدخل.

بغية التعرف أكثر على الاطار النظري و المفاهمي لتحليل الائتماني " أليات و معايير " فقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الائتمان المصرفي و أساليب تحليل البيانات المالية للعميل.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للائتمان المصرفي.

المبحث الأول: مفهوم الائتمان المصرفي و أساليب تحليل البيانات المالية للعميل:

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي:

أولا: تعريف الائتمان المصرفي:

هناك عدة تعاريف للائتمان المصرفي و فيما يلي بعض التعريف لمجموعة من الكتاب و الدرسين و لمجموعة من الدراسات و الكتب .

تعرف وظيفة الائتمان في المصارف بأنها : تزود الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع من الأموال اللازمة ، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و الفوائد و العملات المستحقة عليه دفعة واحدة ، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون اية خسارة.[1]

وينظر للائتمان المصرفي أيضا كونه مقياسا لقابلية الشخص الطبيعي و الاعتباري (أفراد أو شركات) للحصول على القيمة الحالية النقود مقابل تأجيل الدفع النقدي إلي وقت معين في المستقبل. [2]

ويعرف الائتمان على أنه عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو عملة معينة أن يمنح عميلا (طبيعيا أو معنويا) بناءا على طلبه سواء أكان في الحال أم بعد وقت معين تسهيلا في صورة أموال نقدية ، أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد ، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية ، أو تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة المصرف للعميل أو تعهد المصرف بالدفع نيابة عن العميل للغير .[3]

كما عرف الائتمان على أنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعيا أم معنويا ، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه ، وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.[4]

---

[1] شحاته حياة ،**مخاطر الائتمان في المصارف التجارية مع اشارة خاصة لمصر** ،مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، مصر، 1999، ص 104

[2] الزبيدي حمزة محمود، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، الورقة للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 2001، ص 18.

[3] إيمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، 2006 ص 17.

[4] خطيب منال، **تكلفة الائتمان المصرفي و قياس مخاطره بالتطبيق علي أحد المصارف التجارية السورية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية، جامعة حلب سوريا، 2004، ص 4

ومع شدة الطلب على الائتمان المصرفي فقد نظر إليه كونه منظومة تزود الأفراد و المؤسسات الاقتصاد القومي بالأموال اللازمة للحصول على أكبر عائد بأقل تكلفة و مخاطرة ممكنة.

ويتسع المفهوم هنا ليشمل فضلا عن الأموال القصيرة الأجل ليشمل منح خطابات الضمان و البيع التأجيري ، و بطاقات الضمان ، و القروض المشتركة ....الخ فالملاحظ هنا تباين تواريخ استحقاقات هذه الائتمانات و تباين استخداماتها ، فضلا عن تباين أحجامها و أنواعها.

ثانيا: أنواع الائتمان المصرفي:

تأخذ التسهيلات الائتمانية و القروض و السلف المصرفية عدة اشكالا متعددة بحيث يمكن تصنيفها في مجموعات مختلفة كما يلي:

1– من حيث المدة: وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال من الائتمان :[1]

أ– الائتمان القصير الاجل: وتتراوح مدته بين 30 يوم ولا تزيد عن عام واحد ، وهو عادة ما يستخدم لسد النقص في رأس المال العامل و لمواجهة النفقات الجارية للمشاريع ، ونظرا لقصر المدة الاستحقاق فإن أسعار الفائدة عليها تتسم بالانخفاض في العادة.

ب– الائتمان متوسط الأجل: وهنا تتراوح المدة بين سنة وخمس سنوات على الأكثر، و يستخدم عادة لأغراض التجديد و التوسعة الصناعية أو لتمويل الصادرات و غيرها.

ت– الائتمان طويل: وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات، ويستخدم بشكل رئيسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة كالإنشاءات و التجهيزات و الآلات، وبسبب طول أجل وزيادة المخاطر المحيطة بهذا الائتمان فإن كلفته ممثلة بسعر الفائدة تكون مرتفعة.

2– من حيث الغرض منه : تمنح القروض المصرفية أو التسهيلات الائتمانية عادة بأحد الأشكال التالية :

أ– الائتمان الاستثماري (المخصص للإنتاج): وهو الاموال التي تمنح لتأسيس أو توسيع المؤسسات الإنتاجية أو تجديدها و توفير السيولة اللازمة لها لممارسة نشاطها .[2]

ب– الائتمان التجاري: وهو الذي يهدف إلي نشيط تداول السلع و تسهيل العمليات التجارية.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها** ، الدار الجامعة الاسكندرية مصر، 2000، ص 108

[2] صلاح الدين السيسى، قضايا مصرفية معاصرة،**ط1، دار الفكر العربي**، القاهرة مصر، 2004، ص 31

ت– **الائتمان الاستهلاكي**: أي القروض و السلع لأغراض استهلاكية ، وهي التي يستفيد منها الأفراد العاديون لسد حاجاتهم الاستهلاكية ، مثل شراء السيارة أو الأثاث أو السلع المعمرة .[1]

3– من حيث الضمانات المرتبطة بها: وتكون الضمانة شخصية أو عينية:

أ– **الائتمان الشخصي**: هو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض دون أن يقدم أية أموال عينية ضمانا لتسديد الائتمان ، بل يكتفي مانح الائتمان بوعد يقطعه المدين على نفسه بتسديد الدين ، أي يؤخذ بالحسبان شخص الضامن و الثقة به .

ب– **أما الائتمان العيني**: فهو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض، بعد تقديمه أموالا عينية أو متداولة ضمانا لتسديد هذا الائتمان.

4– من حيث الشخص المقترض: يقسم الائتمان المصرفي وفقا للشخص المقترض إلى :

أ– ائتمان مصرفي خاص : هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص ، الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارين كالشركات، و تعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية (الحالية و المستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة.

ب– ائتمان مصرفي عام: هو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية) وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية .

ثالثا: معايير منح الائتمان. [2]

من أجل الوصول إلى اتخاد قرار ائتماني سليم و من أجل تحديد مقدار المخاطرة الائتمانية و نوعها و التي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، هناك مجموعة مترابطة ومتكاملة من العوامل والنماذج التي تؤثر في اتخاذ قرار الائتمان في أي بنك من البنوك هي:

[1] طارق طه، ادارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر، 2007، ص 452

[2] إيمان انجرو، مرجع سبق ذكره، ص 33

1- نموذج الائتمان المعروف بـ C,s5 :[1]

ويعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C'S أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقاً لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير:

شكل رقم 1 الشكل التوضحي لنموذج الائتمان المعروف بـ C,s5 :

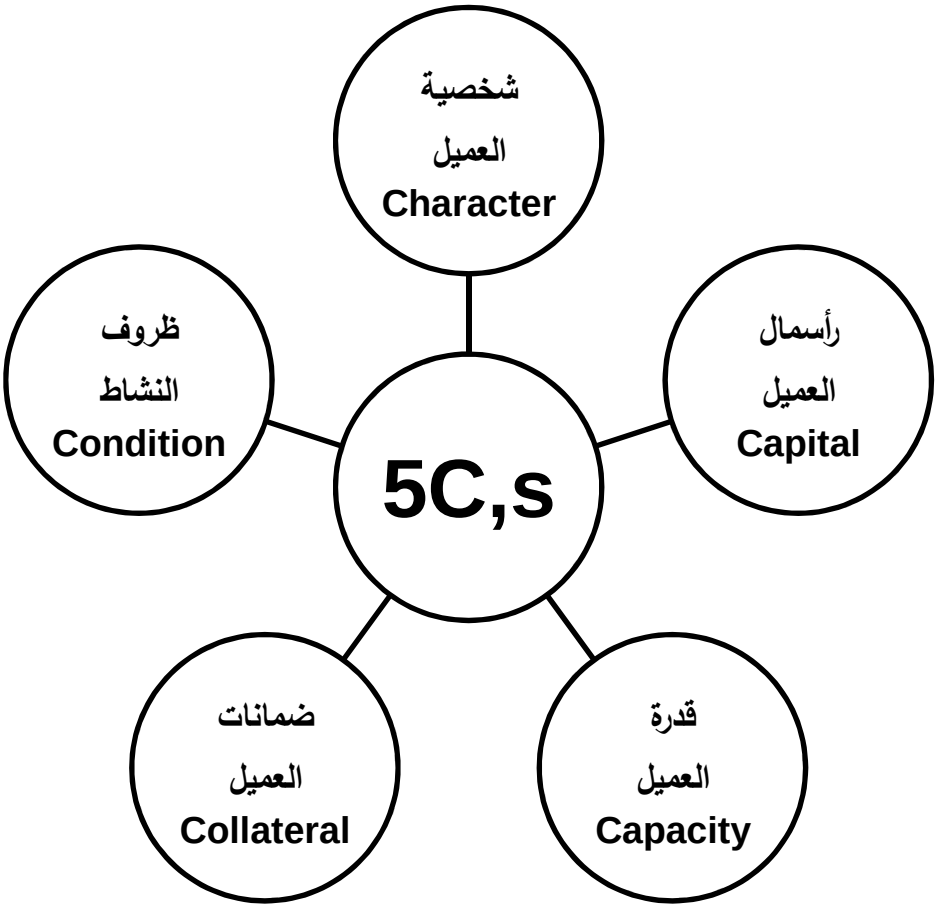

المصدر من اعداد الطالب.

أ- شخصية العميل Character:

غالباً ما يشكل هذا العنصر الأهمية القصوى، إذ أن المقترض ذو القيم الأخلاقية العالية سيبذل كل ما في وسعه لسداد القرض بغض النظر عن حالته المادية أو حالته في ميدان العمل، ويمكن الحكم على شخصية المقترض من عاداته

[1] صديق توفيق ناصر، **العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة دراسة تحليلية مقارنة بين المصارف الاسلامية و التجارية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غزة الاسلامية، فلسطين، سنة 1997، ص 84

الشخصية وزملاءه وأصدقاؤه ومعارفه وسمعته العامة في المجتمع الذي يعيش فيه، ويستطيع المصرف من خلال التعرف على سمعة عميله أن يكتشف نيته على السداد، وتعتبر السمعة الحسنة للعميل هي محصلّة مجموعة من السمات في مقدمتها الأمانة، المثابرة، والأخلاق، إن المعلومات التي يستقصيها المصرف من المصادر التجارية أو المصرفية أو الاجتماعية تهدف إلى تأكيد حسن سلوك العميل والتزامه بتعهداته، وعدم تعرضه سابقاً أو حاضراً لأي نوع من دعاوى الاحتجاج أو الإفلاس أو ما شابه ويمكن قياس شخصية العميل من خلال الأمور التالية :

- السجلات السابقة للمؤسسات التي تتعامل مع العميل.
- شهادات إثبات الشخصية وأي مستندات يقدمها العميل عن نفسه وعمله.
- التصرفات الشخصية للعميل.
- المقابلات الشخصية المباشرة مع العميل.

ب- قدرة العميل Capacity :

هناك أربعة أوجه في تفسير معنى القدرة التي يجب أن يتمتع بها العميل هي:

- **الاتجاه الأول:** هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية، فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.
- **الاتجاه الثاني:** ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للعميل في أن يكون قادراً على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للمصرف سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة تسهيلات ائتمانية.
- **الاتجاه الثالث:** يركز هذا الاتجاه على الأمور المالية البحتة في توضيح القدرة، حيث يركز حول قدرة العميل طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كافي لضمان تسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه المصارف.
- **الاتجاه الرابع:** ينظر إلى القدرة على الاستدانة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل، إذ ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من مصرف العميل.

ج- رأسمال العميل Capital :

يعتبر رأسمال العميل مصدر التمويل الذاتي له، ويشمل رأس المال الاسمي مضافاً إليه الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة، يجب التأكد من مدى كفاية المصادر الذاتية لسداد التزامات العميل قبل الغير في حالة الإعسار يفضل أن تكون تلك المصادر معادلة على الأقل للمصادر الخارجية لارتباط ملاءة العميل بحجم ونوع الموجودات الحالية

والمستقبلية، التي تكفي لسداد الالتزامات، يتعين على الباحث الائتماني القيام بتحليل القوائم المالية والوقوف على مدى ملائمة الهيكل التمويلي للعميل وصولاً إلى تحديد تلك القدرة، وإذا كان من المنتظر أداء الائتمان من الأرباح المستقبلية، فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب الائتمان على توليد أرباح أو دخل في المستقبل كافية لأداء هذه الالتزامات.

تتحدد قدرة العميل طالب الائتمان على أداء التزاماته على عدة عوامل منها:

- حجم المبيعات، وأسعار البيع.
- التكاليف والنفقات الأخرى.
- موقع المنظمة ونوع السلع المنتجة.
- حجم ونوع ودرجة المنافسة.
- مركز المنظمة في السوق.
- خصائص وتركيب القوى العاملة.
- المواد الخام وتكلفتها ومدى ندرتها.
- خصائص الإدارة.

د- الضمانات التي يمكن للعميل تقديمها للمصرف Collateral :

لا بد أن يقابل التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء ضمانات كافية لسداد قيمة هذه التسهيلات، بالإضافة إلى ما يستحق عليها من فائدة أو عمولات ومصاريف.

.ف المصارف من الحصول على الضمانات إلى تحقيق التوازن بين التسهيلات الائتمانية التي تصرح بها المصارف وبين ما يقابلها من ضمانات، حيث أن احتمال الخسارة أمر وارد ومتوقع كاحتمال الربح، كما أن الخطأ في التقدير أمر وارد أيضاً لما قد يحدث من متغيرات خارجة عن إرادة كل من المصرف والعميل على حد سواء، ويقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي، ويأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية لمخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في المصارف عندما تتخذ القرار بمنح الائتمان، ولذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر لحماية حقوق المصرف.[1]

[1] زبيدي حمزة محمود، **ادارة الائتمان المصرفي و تحليل الائتمان**، مرجع سبق ذكره، ص 115

هـ- الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالعميل Condition :

لا شك أن وجود أجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين أو في بلد معين يدفع المصارف إلى اتخاذ سياسة تسليف، أو اتباع بعض المرونة في شروط منح الائتمان إيماناً بأن العمل في أسواق نشطة تعزز من الربحية والملاءة.

لذلك فإنه ينبغي على الباحث الائتماني دراسة الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية المحيطة بالعميل للوقوف على مدى تأثر العميل بالدورة الاقتصادية، وكذلك متغيرات البيئية السياسية والاجتماعية والقانونية التي يعمل العميل في إطارها، لذا يتعين على الباحث الائتماني دراسة السوق من عدة جوانب أهمها:

- تحديد حجم السوق.
- تحديد خصائص المستهلكين، وسلوكهم السائد.
- تحديد حجم الطلب على السلعة أو الخدمة.
- تحديد حجم التعاقدات الحالية والمستقبلية ونوع السلعة ومدى قابليتها للتلف، ومقارنتها بجودة السلع المنافسة.

أن المعيارين الأول والثاني بمثابة مبادئ ثابتة لا اجتهاد في تفسيرها، لا ينظر بأمر الائتمان ما لم يتم تغطية كافة النواحي القانونية والتأكد من سلامة التعامل وحسن سلوكيات العميل.

المعايير الثلاثة الباقية (رأس المال، الضمان، المناخ) هي متداخلة مع بعضها والمطلوب اتخاذ قرار الائتمان بعد دراسة كل منها، ومن الطبيعي أن لا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه أعلى المراتب لها لذلك فإن الضعف المقبول في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تأتي الدراسة لها جميعاً متوازنة ومقبولة.

ترتيب الائتمان حسب درجة مخاطرته وفق معايير C,s5، و لا تقف إدارة الائتمان في تحليلها الائتماني عند حد تقييم معايير C,s5، وإنما تستفاد من ذلك أيضاً بترتيب الائتمان لكل عميل وفق درجة مخاطرته.

ويقصد بترتيب الائتمان تقسيمه إلى مستويات بحسب درجة المخاطرة التي يتعرض لها من تحليل المعايير بعد أن يمنح درجة محددة، ومن أشهر أشكال الدرجات تلك التي تعتمد على ثلاث من معايير C,s5 وهي الشخصية والقدرة ورأس المال، إذ يمكن الحصول على 9 درجات لنوع الائتمان من ناحية المخاطرة عندما يتم دمجها مع بعضها وهي، الدرجات المتعلقة بالقدرة والشخصية ورأس المال:

- الشخصية + القدرة + رأس المال = مخاطرة ائتمانية منخفضة جدا

- الشخصية + القدرة – رأس المال = مخاطرة ائتمانية منخفضة الي متوسطة .
- الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية = مخاطر ائتمانية منخفضة الي متوسطة .
- قدرة + رأس المال – الشخصية ضعيفة = مخاطر ائتمانية متوسطة .
- قدرة + رأس المال – الشخصية = مخاطر ائتمانية عالية .
- الشخصية + رأس المال – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية .
- الشخصية – رأس المال – القدرة = مخاطرة ائتمانية عالية جدا .
- رأس المال – الشخصية – القدرة = مخاطرة ائتمانية عالية جدا .
- قدرة – الشخصية – رأس المال = العميل المخادع .

2- نموذج الائتمان المعروف بـ P,s 5

بالنسبة للمعيار الأول (العميل) والثالث (القدرة على السداد) فإن شرحها متشابه بين الأنواع جميعاً لذا فإننا سنستوفي بالشرح المعايير الأخرى.

شكل رقم 2 الشكل التوضحي لنموذج الائتمان المعروف بـ P,s5 :

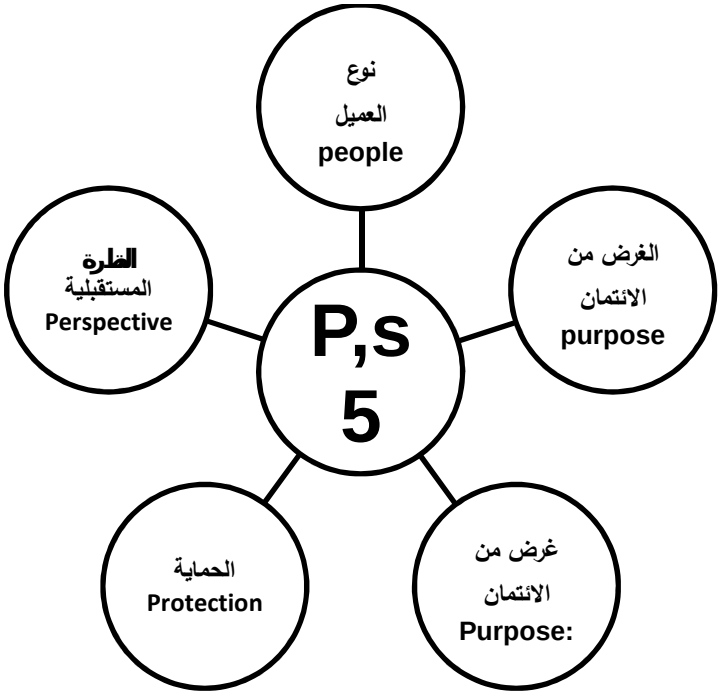

المصدر من اعداد الطالب

أ- الغرض من الائتمان Purpose:

يجب معرفة الغرض من الائتمان بشكل تفصيلي وأن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التسهيل بشكل دقيق حتى يمكن اتخاذ قرار بشأنه، والحكم على مدى مناسبة منح هذا الائتمان من عدمه، وهل يتوافق مع سياسة البنك، ومع قدرات وخبرات العميل ومقوماته الائتمانية أم يتعارض معها، فضلا عن مدى مناسبة حجم ومبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب منه.

فإذا كان الغرض من الائتمان المطلوب يتعارض مع سياسة إدارة الائتمان في البنك ففي هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان أن تعتذر للعميل عن ذلك ليس بسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانية وإنما لتعارض طلبه مع سياسة البنك.[1]

ب- الحماية Protection:

إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

ونقصد بقابلية الضمان للتسييل هو امكانية تحويله إلي نقد بسرعة وبأقل كلفة ممكنة.

ج-النظرة المستقبلية Perspective:

إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أبعاد حالة اللاتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح ومستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلي نسبة التضخم ومعدلات الفوائد وغيرها .

وما يجب ملاحظته أنه رغم الاختلاف في مسميات (PS 5) عن عناصر (CS 5) إلا ان مضمونها يتشابك ليشتريك في تحديد مدى ملاءة العميل وقدرته على التسديد أى تحدد بمجموعها مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان عند اتخاذها للقرار الائتماني .

[1] نفس المرجع السابق، ص 104

3- نموذج المعايير الائتمانية المعرفة بـPRISM:[1]

شكل رقم 3 الشكل التوضحي لنموذج الائتمان المعروف PRISM

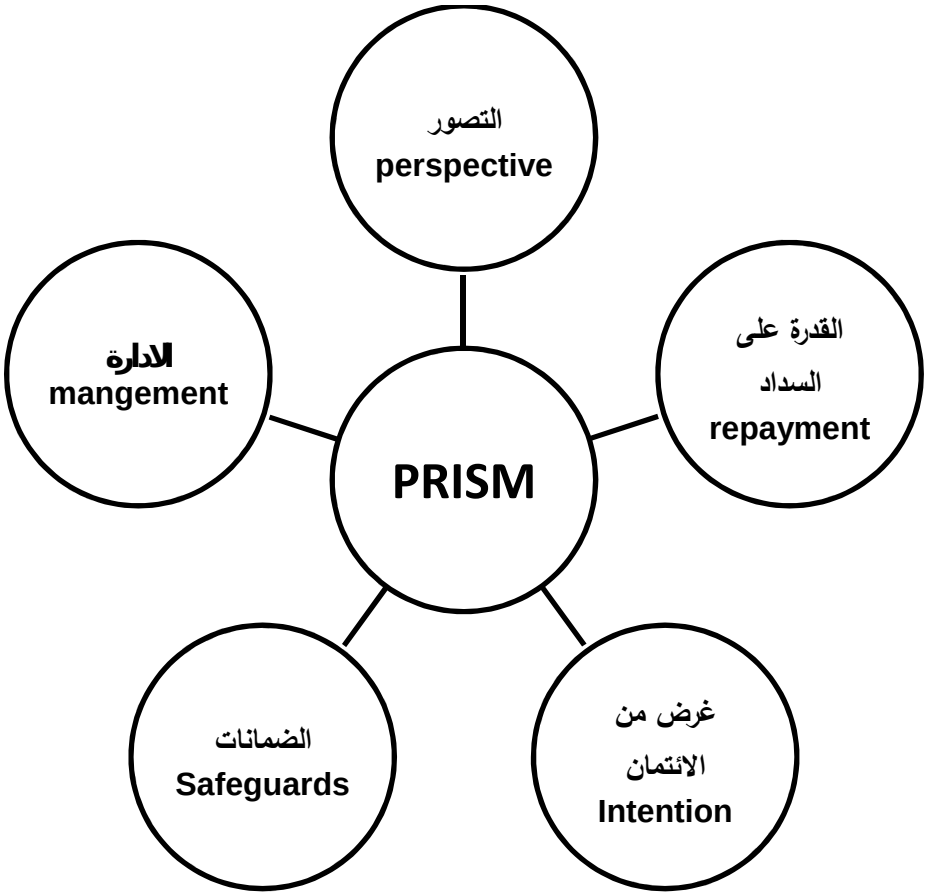

المصدر من اعداد الطالب.

يعتبر منهج PRISM للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت اليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان، ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والعافية لدى العميل وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة.

تتكون عناصر PRISM من مجموعة من المعايير تشترك فيما بينهما بالحرف الاول من كلماتها وهي M ,S P, R. T. وفيها يلي عرض لما هية هذه المعايير.

[1] الزبيدي حمزة محمود، **ادارة الائتمان المصرفي و تحليل الائتمان**، مرجع سبق ذكره، ص 155.

أ- التصور Perspective :

يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل ادارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في :

أ. تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان .

ب. دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الاداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذى يجب ان تدور حوله كل القرارات .

ب- القدرة علي السداد Repayment :

ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها، ومن الأمور التي تعير لها ادارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية والتي يلجأ إليها العميل (طالب الائتمان) عندما يستعد لتسديد الائتمان .

وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد العميل على إعادة تسديد ما بذمته من التزامات، لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

ج- الغاية من الائتمان Intention or Purpose :

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل، وكقاعدة عامة فان الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية وأن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان.

د- الضمانات Safeguards :

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد، ويمكن للضمانات ان تكون داخلية وهي التي تعتمد علي قوة المركز المالي للعميل

أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

هـ-الإدارة Management :

تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل ومضمون الفعل الإداري سوف يشمل :

أ- العمليات : ومن خلالها يتم التعرف على :

- أسلوب العميل في إدارة أعماله .
- تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان .
- تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد وأيضاً فيما إذا كان العميل موسمي الإنتاج أو دائم .

ب- الإدارة :

- استعراض الهيكل التنظيمي للعمل .
- استعراض السيرة الذاتية لمدراء الأقسام .
- تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو .

ومما سبق أعلاه نستنتج أنه لا يوجد تعارض بين النماذج الثلاثة لمعايير منح الائتمان ، و مضامينها تتداخل و تشترك فيما بينها وذلك بهدف التأكد عند دراسة طلب الائتمان أو القرض من مدى ملاءة العميل و قدرته على تسديد التزاماته اتجاه المصرف و كذلك تحديد المخاطر التي تكتنف عملية منح الائتمان .[1]

و بالتالي يجب على كل ادارة من إدارات المصارف أن تحدد نموذج من النماذج و تتخذه كمرجع لعملية منح الائتمان، فهده النماذج هي التي ترسم الخطوط العريضة لعملية منح الائتمان لمختلف المصارف.

وسيتم التطرق في المطلب القادم إلي أهم مراحل التحليل المالي قبل عملية منح القروض.

[1] صديق توفيق ناصر، مرجع سبق دكره، ص 95

المطلب الثاني: اساليب تحليل البيانات المالية للعميل "مقومات و مناهج"

أولا: مفهوم التحليل المالي و مداخله.

1- مفهوم التحليل المالي.

أ- يعرف الحليل المالي بأنه أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام وسائل وأدوات والنسب المالية لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامة المحيطة بالمشروع وتحويلها إلى معلومات وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند إتخاد القرارات ، ويمكن استخدمها لقياس كفاءة التنفيذ وفي متابعة الخطط ومراقبتها وتقييمها وتحديد المشاكل وتحفيز الادارة على معالجتها [1]

ب- هو تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات التارخية التي تحتويها القوائم المالية إلى كم أقل وأكثر فائدة في عملية اتخاد القرارات [2].

ج- وفي تعريف آخر يعرف بأنه "عبارة عن معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية إتخاد القرارات وفي تقييم آداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر و كذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة وفي توقع ما سيكون عليه في المستقبل. [3]

د- تعتبر المعلومات المالية الخاصة بمشروع معين على قدر كبير من الأهمية للأطراف المختلفة التي لها علاقة بالمشروع ونتيجة لإزدياد أهمية تلك المعلومات المالية ونشأت تطورات الحاجة إلى تحليل مالي لبنود القوائم المالية وذلك لاستخلاص المقاييس والعلاقات الهامة والمفيدة في إتخاد القرارات [4].

2- مداخل التحليل المالي :

يقصد بمدخل التـحليل المـالي المنهج الذي سينهجه المحلل المالي في تحليل المعلومات المالية المنشورة[5].ويحدد المدخل أو المنهج الذي سيسلكه المحلل المالي عادة في ضوء الأهداف المنشودة من عملية التحليل ، أي في ضوء الغرض الذي يسعى إليه مستخدم المعلومات المالية . ويعتبر المدخل خطوة أولى ، يلي ذلك اختيار الأسلوب أو الأساليب المناسبة التي يتوجب استخدامها في تنفيذ عملية التحليل .

---

[1] شبيب دريد، **مبادئ الادارة المالية الطبعة الاولي**، دار المنهاج للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2006 ص 56.

[2] الشخمي حمزة، ابراهيم الجز راوي، **ادارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاد القرارات**، دار الصفاء للنشر ة التوزيع عمـان الاردن ، 1998، ص 42.

[3] مطر محمد و اخرون، **الادارة و التحليل المالي** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الاولي، عمان الاردن، 2002 ، ص 151.

[4] مطر محمد، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني الطبعة الاولي**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2003، ص 3.

[5] حماد طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره ص، 58.

وتتنوع مداخل التحليل المالي ، حيث يمكن تقسيمها من حيث المضمون إلى قسمين رئيسيين هما :

- **المدخل الكمي للتحليل المالي :**

و بموجب هذا المدخل أو المنهج تنحصر عملية التحليل على الجوانب الكمية فقط للموضوع أو المشكلة محل الدراسة والتحليل.

- **المدخل النوعي:**

ويتعدى هدا المدخل أو المنهج نطاق دراسة الجوانب الكمية إلى دراسة المعايير و المتغيرات النوعية للمشكلة محل الدراسة.

ثانيا: التحليل عن طريق النسب التحليل المالي:

تعد النسبة المالية واحدة من أهم أدوات التحليل المالي المستخدم في المصارف لتقييم العملاء طالب الحصول على ائتمان معين ، فمن خلال الاستعانة بالنسبة المالية يمكن تقييم الوضع المالي للمنشاة وأدائها خلال فترة معينة، وذلك بإجراء مقارنات بين النسب المالية لمنشاة مـــعينة والنسب المالية والنسب المالية لمنشاة مماثلة ، وتمكن من مقارنة أداء المنشاة قيد التحليل ووضعها المالي في فترات زمنية متعاقدة وتحديد اتجاهات الأداء لديها.

1- نسب السيولة :

وتحظى دراسة السيولة في الأجل القصير للعميل المقترض باهتمام المحلل الائتماني نظرا لأثرها الهام في قدرة العميل على الاستمرار في الحياة الاقتصادية ، حيث قد يترتب على انخفاض سيولة العميل توقف العميل عن دفع أجور عماله وموظفيه وسداد ديون مورديه مما يهدد المنشأة المقترضة بالتوقف الكامل عن العميل ويعرضها للإفلاس والتصفية بناء على أحكام القضاء ، كما أن زيادة سيولة العميل طالب القرض عن حد معين تظهر أن الخبير عديم الخبرة و أن كفاءته الإدارية محدودة ، حيث أنه على الرغم من توافر توفر عنصر السيولة لديه يحاول الحصول على مزيد من السيولة من المصارف ، وهذا يعني وجود نشاط غير معلن يمارسه العميل.[1]

وسيتم التطرق لمختلف هده النسب في الجدول التالي

[1] سويلم محمد، **ادارة المصارف التقليدية و المصارف الاسلامية مدخل مقارن، دار** اليازوري الجامعية عمان، الاردن، بدون تاريخ، ص 206

الجدول رقم(1) : جدول يلخص أهم نسب السيولة.

اسم النسبـــــة	النسبـــــــــــــة	حدود النسبـــــــة
نسبة التداول (السيولة العادية):	الاصول المتداولة = ـــــــــــــــ الخصوم المتداولة	ويعبر ناتج القسمة عن عدد مرات تغطية الصول المتداولة للخصوم قصيرة الأجل وبصفة عامة فقد اعتبرت نسبة (الضعف)مقبولة من قبل إدارة الائتمان ، أي يجب أن تكون الأصول المتداولة ضعف قيمة الخصوم المتداولة وذلك لتأكيد قدرة العميل على تسديدها ما بذمته من ائتمان قصير الأجل
نسبة التداول السريعة	الاصول المتداولة — المخزونات = ـــــــــــــــــــــــ الخصوم المتداولة	و يلاحظ هنا أنه تم استبعاد المخزون من الأصول المتداولة تحسبا من مخاطر عدم دورانه (أي قد يكون مخزونا راكدا) إلا أنه قد يكون من الجدر قبل استبعاد المخزون إجراء فحص مالي له من طريق معدل دوران المخزون، فإذا كان معدل الدوران يتناسب مع معدلات السوق فإنه من الجدر عدم استبعاده ، أما إذا وجد بأنه لا يتناسب ومعدلات السوق، فإن تطبيق السيولة السريعة تصبح مقبولة، وبصفة عامة إذا كانت نتيجة النسبة هي (1:1) فما فوق فإن ذلك يزيد من الضمان بأن العميل قادر على تسديد التزاماته الجارية تجاه المصرف في تواريخ استحقاقها.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المراجع.

2- نسبة الربحية :

يجب على المحلل الائتماني أن يدعم وجهة نظره حول المقدرة المالية للعميل طالب الائتمان من خلال تقييم ربحية ، أي قدرته على تحقيق الكسب ، فالربحية الجيدة تعكس مدى كفاءة السياسات والإجراءات التي يعمل فيها العميل وقدرته على تحقيق عائد مناسب على استثماراته في الأصول المختلفة ، مما يقلل من درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض

لها المصرف في حال منحه للائتمان ، حيث أن الأرباح هي المصدر الرئيسي للوفاء بالالتزامات من قرض وفوائد، ويجب التأكد هنا على ضرورة التحقق من مصدر هذه الربحية وأنها انعكاس للعمليات التشغيلية المتكررة.

ويمكن تقييم الربحية من خلال عدد من النسب المالية اهمها :

الجدول رقم(2): جدول يلخص أهم نسب الربحية.

اسم النسبة	النسبة	حدود النسبة
نسبة مجمل ربح العمليات (هامش الربح الإجمالي):	مجمل ربح العمليات / صافي المبيعات =	إن ارتفاع كل من النسبتين السابقتين قياسا بالمؤشرات المعيارية أو بالمؤشرات في الشركات المماثلة يعطي دلالة على أن العميل المتحمل قادرا على توليد الأرباح من خلال ممارسة نشاطه العادي ويتسم بكفاءة في إدارة عملياته ، الأمر الذي يجعل قدرته على تسديد التزاماته
هامش ربح التشغيل:	ربح العمليات قبل الفوائد و الضرائب / صافي المبيعات =	
معدل العائد على حقوق الملكية(الأموال الخاصة):	صافي الربح بعد الضرائب / متوسط حقوق الملكية =	تقيس هذه النسبة العائد المحقق للمساهمين من أموالهم المستثمرة في المنشأة وإن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن كفاءة الإدارة على تحقيق عائد جيد على أموال الملاك ، والمحلل الائتماني يتهم بحساب هذه النسبة للوقوف على قدرة العميل ومدى حاجته للأموال ، لأن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن مدى اعتماد العميل على القروض في تمويل استثماراته ، فالمنطق هو أن تكون مستويات ربحية الملاك ضمن حدود مستقرة وثابتة (عدم الارتفاع الكبير عن معيار المقارنة المستخدمة) حتى تدعم وجهة نظرها اتجاه العميل.
معدل العائد على الاستثمار:	صافي الربح بعد الضريبة / متوسط جملة الموجودات =	تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تشغيل موجوداتها من أجل تحقيق الأرباح إلا أنه قد يكون من المفيد من اجل الحكم على الكفاءة التشغيلية للمنشاة ، الاستعانة بنسبة أخرى بحيث يتم الاعتماد على صافي

		ربح العمليات أي العائد الناتج عن النشاط الرئيسي للمنشاة، ومن الطبيعي أن يصحب هذا الإجراء استبعاد الاستثمارات من إجمالي الصول .

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المراجع.

وأخيرا يجب الإشارة إلى ضرورة ربط الربحية بتحليل السيولة وبدراسة التدفقات النقدية للمنشأة، حيث يجب أن يراعى وجود سيولة جديدة وصافي ربح يرافقه تدفقات نقدية موجبة تسمح بتسديد الالتزامات، فالربحية والسيولة هدفن متلازمان لاستمرار حياة المنشأة، لكنهما في الوقت نفسه متضادين، بمعنى أن مراعاة تحسين أحدهما ستكون على حساب الآخر، وعليه يجب التأكد من تحقيق التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة.

3- نسبة الملاءة :

وتسمى أيضا نسبة توازن الهيكل التمويلي ،كما يطلق عليها في بعض المراجع نسب القدرة على سداد الديون طويلة لأجل . وتساعد هذه المجموعة من النسب المصرف من التعرف على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير في الأجلين المتوسط والطويل.

حيث تركز على الاهتمام بالهيكل التمويلي ومدى سلامته من حيث التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية ، فضلا عن قدرة العميل ضمن نشاطه على خدمة الائتمان وفوائده.

وسيتم التطرق إلي أهم هده النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم(3): جدول يلخص أهم نسب الملاءة.

اسم النسبة	النسبـــة	حدود النسبـــة
نسبة المديونية (معدل التمويل بالديون):	$= \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الموجودات}}$	ويعتبر هذا المعدل من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في تمويل الموجودات وهذه نسبة ذات دلالة هامة بالنسبة لإدارة الائتمان في المصرف إذ توضح هامش الأمان الموفر لديونهم عند تقييم مدى قدرتها على الوفاء بهذه الديون.

نسب الديون إلى حقوق الملكية:	= مجموع الديون / حقوق الملكية	وتعطي النسب المذكورة مؤشرات عن الرفع المالي في المنشأة، أي مدى استخدام مصادر التمويل الخارجية في تعزيز الهيكل التمويلي ، ومن ميزات الرفع المالي أن الفوائد المدفوعة على القروض تكون جزءا من المصاريف المسموح باقتطاعها للأغراض الضريبية وبالتالي فإن استخدام القروض أقل تكلفة من الاعتماد على الأموال الخاصة في عملية التمويل وعليه يتم تقييم نجاح إدارة المنشأة بمدى نجاحها في تحقيق الموازنة بين مزايا الرفع المالي من جهة والمخاطر التي تترتب على تزايد الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي و (مخاطر ناتجة عن عدم القدرة على السداد) من جهة ثانية.
نسبة تغطية الأصول الثابتة:	= صافي الاصول الثابتة الملموس / الديون طويلة و متوسطة الاجل	ويفضل دائما من أجل أغراض المقرضين للأجل الطويل أن تكون قيمة الأصول الثابتة الصافية أعلى من قيمة الديون طويلة الأجل ، حيث تعطي مؤشرات هامة عن مدى كفاءة إدارة المنشأة وملاءتها الائتمانية ،إذ الضمانات التي يحصلون عليها من المنشاة المقترضة لضمان قروضهم غالبا ما تكون من الصول الثابتة
نسبة التغطية الفوائد	= صافي الرباح قبل الفائدة و الضريبة / مصروف الفائدة السنوي	وتستخدم هذه النسبة للدلالة على قدرة أرباح المنشأة طالبة الاقتراض السنوية على تغطية مصروف الفائدة (تكلفة القرض) المترتبة سنويا، وتكون هذه النسبة أفضل كلما زادت عن المرة الواحدة

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المراجع.

4- نسب النشاط أو الكفاءة:

تقيس هذه النسب كفاءة المنشأة في إدارة موجوداتها والرقابة و الرقابة عليها ، وبعبارة أخرى تقيس مدى كفاءتها استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الموجودات ومن ثم قدراتها على الاستخدام المثل لهذه الموجودات، وتعد هذه النسب ذات أهمية خاصة عند إجراء التحليل الائتماني ، حيث إن الكفاءة الإدارية هي الضمان الفضل لسداد الائتمان

الذي سيمنحه المصرف في المواعيد المتفق عليها ، فضلا عن الفوائد والأعباء الأخرى ، على اعتبار أن لكفاءة المنشأة في إدارة موجوداتها أثرا كبيرا في كل من ربحيتها وسيولتها؛ وأكثر نسب هذه المجموعة اهتماما من قبل إدارة الائتمان ما يلي:

الجدول رقم(4): جدول يلخص أهم نسب الكفاءة.

اسم النسبة	النسبـــــــة	حدود النسبـــــــة
معدل دوران الحسابات المدينة:	= صافي المبيعات الاجلة السنوية / متوسط الحسابات المدينة	ويقيس هذان المعدلان مدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل المتبعة في المنشأة ، لما لهذا من أثر على كل من ربحية وسيولة المنشأة ، ونجد أنه كلما زاد معدل دوران الحسابات المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا لديون الشركة وسيولتها والعكس بالعكس.
معدل دوران المخزين:	= تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون	ويفضل عند حساب معدل دوران المخزون استخدام القيم الشهرية للمخزون السلعي إذا توافرت عند احتساب متوسط المخزون ، ويعتبر هذا المعدل مؤشر للمحلل الائتماني عن مدى قدرة العميل تسييل ما يملكه من مخزون سلعي وبالتالي يضمن سيولته ،حيث يظهر معدل دوران المخزون عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات خلال العام مما يعني انه كلما ازداد هذا المعدل يزداد ربح المنشأة وكذلك سيولتها، ويجب على المحلل الائتماني معرفة المعدل الأمثل عن طريق المقارنة بالمنشآت المماثلة ونوع المخزون ومدى تعرضه للتلف والتقادم ومدى توفر الأصناف المخزنة في السوق ، ومدى توفر المخازن المناسبة.
تمعدل دوران الموجودات:	= صافي المبيعات / اجمالي الموجودات	يقيس هذا المعدل كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها ، أي يعكس هذا المعدل مدى الكفاءة التي يتمتع بها العميل في استغلال الموارد المتاحة لديه.

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المراجع.

5- نسب التدفقات النقدية:

إن تناول قائمة التدفقات النقدية بالدراسة والتحليل يمكن من تقييم مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ستقبلية ، وبالتالي قدرتها على الاستمرار بنشاطها وسداد التزاماتها . وقد ازدادت أهمية هذه القائمة انطلاقا من بعض

التجارب الائتمانية التي أثبتت أن صافي الربح وحده ليس كافيا كدليل على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها ، فهناك العديد من المنشآت التي لم تستطيع بالفعل سداد التزاماتها بسبب مشاكل تتعلق بتوافر النقدية لديها بالرغم من أن وضع الربحية لديها ، لذلك لابد من التوفيق بين هدفي الربحية والسيولة وألا يطغى أحدهما على الآخر.

وفيما يلي بعض النسب التي تخدم التحليل المالي لأغراض منح الائتمان:

الجدول رقم(5): جدول يلخص أهم نسب التدفقات النقدية.

اسم النسبة	النسبـــــــــة	حدود النسبـة
المؤشرات التشغيلية:	= صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي ربح العمليات قبل الفوائد و الضريبة	وتوضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في الشركة على توليد التدفق النقدي التشغيلي ، وبعبارة أخرى تعتبر مقياسا لجودة صافي الربح العادي في المنشأة ، وتزداد هذه الجودة بازديادها وتنقص بنقصانها.
نسبة تغطية المطاليب المتداولة:	= صافي التدفق النقدي التشغيلي / متوسط المطاليب المتداولة	وتعتبر النسبة الأمثل 30%، ويمكن أن يكون لهذه النسبة أهمية كبيرة في تحليل سيولة المنشأة ، فهي تعطي مؤشرات من السيولة أكثر دلالة من تلك التي توفرها النسب التقليدية للسيولة كنسبة التداول ونسبة السيولة السريعة
نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:	= فوائد الديون / صافي التدفق النقدي التشغيلي	إن ارتفاع هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المراجع.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للائتمان المصرفي:

المطلب الأول: دراسات سابقة:

أولا: دراسات سابقة المحلية:

ا–شيلق رابح، سياسة الائتمان و أثرها على أداء المصارف التجارية حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجلفة –، مذكر لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي " الاغواط "، 2013 كانت سنة تقديم البحث، و لقد طرح الباحث الاشكالية التالية ماهي سبل و آليات منح الائتمان في المصارف التجارية؟، و قام الباحث بتقديم دراسته من خلال ثلاثة فصول وهي الفصل الاول تناول فيه المبادئ الاساسية لمنح الائتمان المصرفي بينما تضمن الفصل الثاني دراسة مختلف معايير الائتمان في المصارف التجارية و من أجل إسقاط الجانب النظري على التطبيقي تطرق في الفصل الثالث الى اهم الاسباب التي تأثر على السياسة الائتمانية، و لقد خرج الباحث من هذه الدراسة بعدة نتائج و توصيات أهمها ضرورة الاهتمام ببرامج التدريب و التكوير كما و نوعا لزيادة مستوى تأهيل العاملين بالبنوك وخصوصا في مجال الائتمان، لقد كانت الدراسة جد مفيد و معمق.

ب–حابس ايمان، دور التحليل المالي في منح القروض –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة– ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص: بنوك و مالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011 كانت سنة تقديم البحث، و لقد طرح الباحث الاشكالية التالية ما مدى استخدام التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي لدى البنك ؟، و قامت الباحثة بتقديم دراستها من خلال تناولها في الفصل الأول الائتمان المصرفي حيث قسمته إلى ثلاث مباحث، تناولت في المبحث الأول مفهوم الائتمان المصرفي، أهميته، خصائصه، أنواعه وفي المبحث الثاني سياسات ومعايير وإجراءات منح الائتمان المصر في وفي المبحث الثالث مخاطر منحه وطرق معالجته و تناولت في الفصل الثاني دور التحليل المالي وأدواته في منح الائتمان المصرفي بحيث قسمته إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول ماهية وخطوات التحليل المالي وتضمن المبحث الثاني بيانات وأدوات التحليل المالي وفي المبحث الثالث تناولنا إدارة الائتمان وتحليل الائتماني بحيث تطرقنا إلى مفهوم إدارة الائتمان ثم العلاقة بينها وبين التحليل المالي ثم إلى النسب المالية المستخدمة في منح الائتمان كما تطرقت في الفصل الثالث إلى دراسة حالة دور التحليل المالي في منح القروض لدي البنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة– قسمته إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول الإطار العام

للبنك الوطني الجزائري وفي المبحث الثاني هيكلة البنك ومصالحة وفي المبحث الثالث دراسة قرض الاستغلال وقرض الاستثمار، و لقد خرجت الباحثة من دراستها بعدة نتائج و توصيات أهمها بالنظر إلى للعدد الكبير لملفات الزبائن المعالجة في العينة، و كذلك بالنسبة لعدد المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون يستوجب تجهيز البنك بشبكة إعلام آلي متطورة يسهل عليه تخزين المعلومات الخاصة بكل زبون و معالجتها بطريقة سريعة و بالتالي ربح الوقت و الجهد و التكلفة_ ضرورة اعتماد البنوك علي نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة و ربح الوقت من جهة أخرى_ علي البنوك السعي لإيجاد محيط عمل ملائم و تحفيز موظفيها و الرفع من كفاءتهم المهنية بالتكوين في الخارج و اكتساب الخبرة و التقنيات الجديدة المستعملة في الدول الأجنبية، لقد كانت الدراسة جد مفيد و معمق.

الثانيا: دراسات سابقة الاجنبية:

أ-**إيمان انجرو**، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مذكر لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تشرين" سوريا "، 2006 كانت سنة تقديم البحث، و لقد طرحت الباحثة الاشكالية التالية تكمن مشكلة البحث في أن التحليل الائتماني لا يحظى بالاهتمام الكافي حتى الآن، حيث إن الإجراءات والدراسات التي تجريها المصارف المحلية والتي تسبق عملية منح الائتمان غير كافية، ولا بد من التعرف على أوجه القصور التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة وتقديم بعض المقترحات التي تسهم قدر الإمكان في تطوير عمليات الإقراض المصرفي بناءً على أسس سليمة وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة، و قامت الباحثة بتقديم دراستها من خلال ثلاثة فصول وهي الفصل الاول تناولت فيه الائتمان المصرفي و مخاطر الائتمان بينما تضمن الفصل الثاني تحليل البيانات المالية للعميل لتتطرق في الفصل الثالث الى وصف و تقييم عملية منح الائتمان في المصرف الصناعة السوري، و لقد خرجت الباحثة من هذه الدراسة بعدة نتائج و توصيات أهمها عدم- اعتماد المصرف على نظام موضوع لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص آثار الشخصية والحكمية. وبهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض وبالتالي مستوى المخاطر المصاحبة له – يقوم المصرف فيما يخص متابعة القروض بكشوف ميدانية على المنشأة، ولكن لا يتم طلب أي بيانات ومعلومات دورية عن العميل وذلك على الرغم من أهميتها للتأكد من استمرار قدرة العميل على التسديد، والتنبؤ بأي حالة تعثر قد يتعرض لها – وضع استراتيجية يتم من خلالها مراقبة محفظة الائتمان ومتابعة الائتمان بعد منحه للعملاء، وبغض النظر

إذا كانوا في حالة يسر أوقد تعرضوا إلى حالة من العسر المالي، وأيضاً انتقاء النموذج التحليلـي الذي من خلاله تستطيـع إدارة الائتمان أن تستقرئ حالة العميـــل، ورصد احتمالات الفشل لديه أملاً في اتخاذ قرارات تصحيحية مناسبة لغرض تجنب أو الحد من المخاطر التي سوف تتعرض لها ، لقد كانت الدراسة جد مفيد و معمق.

ب–عمار أكرم عمر الطويل، مدي اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكر لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة، كلية العلوم التجارية ، الجـامعة الاسلامية غزة " فلسطين "، 2008 كانت سنة تقديم البحث، و لقد طرح الباحث الاشكالية من خلال الأسئلة التالية هل تعتمد المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر؟ هل تستخدم المصارف أدوات التحليل المالي لتطوير نظام إندار مبكر لرصد أي تعثر قبل وقوعه؟ ما مدى قدرة و كفاءة المحللين الماليين في المصارف التجارية الوطنية على التنبؤ باستخدام أدوات التحليل المالي؟، و لقد خرج الباحث من هذه الدراسة بعدة نتائج و توصيات أهمها – تعتمد المصارف الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة – و تعتمد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي – عدم تركيز المصارف في مجال اعطاء الدورات على تطوير قدرات الموظفين في مجال التنبؤ بالتعثر – ضرورة قيام المصارف بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر شجيع الموظفين لتلقي تلك الدورات مع عمل حوافز تشجيعية للموظفين الدين يثبتون جدارتهم ، لقد كانت الدراسة جد مفيد و معمق.

المطلب الثاني: موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

الجدول رقم(5):جدول يلخص موقع الدراسة من الدراسات السابقة

الدراسة السابقة	اوجه الشبه	اوجه الاختلاف
شيلق رابح.	و من بين أهم أوجه الشبه بين الدراستين في أن الدراستين كنتا في بلد واحد و هو الجزائر. و أيضا هناك تشابه كبير في استنتاجات الدراسة. تم التركيز في الدراستين على الجانب المالي و تحليل النسب المالية كأهم ألية لمنح الائتمان .	أهم الاختلافات بين دراستي و دراسة الباحث تكمن في أن الباحث اخذ عنصر من عناصر التحليل الائتماني وهو السياسة الائتمانية بينما تطرقت في دراستي الى جوانب اخري من التحليل . و أيضا حاول البحث تطبيق جانبه النظري على عدة مصارف مختلفة بينما طبقته في دراسة على مصرف واحد.

حابس ايمان.	تكمن أوجه الشبه في أن بلد الدراسة كانت واحدة. وأيضا كالدراسة السابقة تم التركيز في كلتا الدراستين على جانب التحليل المالي لتخاد قرار منح الائتمان	و كانت أهم الاختلافات بين دراستي و دراسة الباحثة تكمن في أن الباحثة اخذ عنصر من عناصر التحليل الائتماني وهو التحليل المالي بينما تطرقت في دراستي الى جوانب اخري من التحليل الائتماني و أيضا حاولت البحثة تطبيق جانبها النظري على البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة بينما طبقت الجانب النظري من دراستي على بنك البركة الجزائر
إيمان انجرو.	من اوجه الشبه بين دراستي و دراسة الباحثة عنوان الدراسة . و أيضا من أوجه الشبه إتباع منهاج دراسة واحد . و أيضا يوجد تشابه في بعض تفاصيل الدراسة من حيث تقسيم البحث. و من الملاحظ أيضا أن النسبة المالية المدروسة مختلف هده الدراسات متشابهة و طرقة تحليلها تتشابه.	و كانت أهم الاختلافات بين دراستي و دراسة الباحثة تكمن في أن الباحثة كانت اكثر عمق و تفصيل في الدراسة مقارنة مع دراستي و أيضا هناك اختلاف في مطقة الدراسة فالباحثة قامت بدراستها في سوريا بينما كانت منطقة الدراسة في مذكرتي هي الجزائر. ومن الاختلافات أيضا طبيعة بنكي الدراسة فبنك الباحثة ربوي بينما البنك الذي طبقت عليه دراستي فهو بنك إسلامي و من أوجه الاختلاف أيضا طريقة تقسيم البحث فالباحثة قسمت بحثها إلي ثلاثة فصول بينما قمت بتقسيم بحثي إلي فصلين فقط .
عمار أكرم عمر الطويل.	من أوجه الشبه بين الدراستين التركيز علي التحليل المالي كأفضل و أنسب طريقة لمنح الائتمان مع التقليل من مخاطر التعثر المالي. و من الملاحظ أيضا أن النسبة المالية المدروسة مختلف هده الدراسات متشابهة و طرقة تحليلها تتشابه.	و كانت أهم الاختلافات بين دراستي و دراسة الباحث تكمن في أن الباحث كان اكثر عمق و تفصيل في الدراسة مقارنة مع دراستي. و أيضا هناك اختلاف في منطقة الدراسة فالباحث قامت بدراستها في فلسطين بينما كانت منطقة الدراسة في مذكرتي هي الجزائر و أيضا من نقاط الاختلاف قيام الباحث بدراسته على عدة مصارف بينما كانت دراسة مقتصرة على مصرف واحد.

المصدر: من اعداد الطالب.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تعرضنا له في هذا الفصل ندرك أن ادارة الائتمان داخل المصارف سوف تستند في قرارها الائتماني سواء على مستوي الافراد و المنشآت و الشركات على المعلومات و البيانات التي تحصل عليها من خلال تقييم العوامل المختلفة الخاصة بطالب الائتمان فيها نقاط القوه و مواطن الضعف، وكذلك احتمالات النمو و الفشل في المستقبل، وكذلك من خلال الاستعلام المصرفي عن طالب الائتمان.

وكذا دراسة الظروف البيئية المحيطة بالشركة و بالصناعة التي تعمل فيها و عوامل السوق و المنافسة وكذلك متغيرات الاقتصاد الكلي....الخ.

وهذا كله يعطي مؤشرات نوعية يجب دراستها جنبا إلي جنب مع المؤشرات الكمية التي يتم استخلاصها من تحليل البيانات المالية للعميل المقترض قصد انجاز تحليل ائتماني متكامل يبنى عليه قرار ائتماني سليم.

و لقد تبين لنا من خلال هذا الفصل التحليل المالي لبيانات المالية للعميل مصدرا هاما للمعلومات و ذلك للتعرف على عوامل السيولة، و الجدارة الائتمانية و كفاءة المنشآت التي تقدمت بطلب للحصول على ائتمان جديد، و كذلك للمنشآت يعتبر التحليل المالي واقيا لها من أي مسببات تؤثر على قدرتها على سداد التزامتها اتجاه الغير.

الفصل الثاني

دراسة الحالة بنك البركة الجزائري
"وكالة غارداية"

تمهيد:

تعتبر البنوك من الدعائم الأساسية للتحول إلى اقتصاد السوق، و لهذا عمدت الجزائر إلى إجراء العديد من الإصلاحات لتحسين مستوى أداء بنوكها التجارية العمومية. خاصة وأن القطاع المالي و المصرفي يعد من أهم القطاعات وأكثرها استجابة للتطورات الاقتصادية العالمية.

أصبح الجهاز المصرفي في الجزائر يمثل أحد مكابح التنمية في بلادنا نظرا لوتيرة أعماله البطيئة التي لم تساير خطة التنمية، الأمر الذي يجعل البنوك عرضة لمنافسة قوية من قبل البنوك الأجنبية ذات الوسائل المالية و التقنية المتطورة. هذا ما يحتم على البنوك في الجزائر ضرورة تبني الفكر ائتماني الحديث، من خلال تطوير و تحسين الدراسات الائتمانية المصرفية التي تقوم لدراسة ملفات القروض.

بغية التقرب أكثر من الواقع العملي للبنوك الجزائرية في مجال الدراسات الائتمانية المصرفية قمنا باختيار بنك البركة الجزائري وكالة غاردية كمجال للدراسة. وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري.

المبحث الثاني: دراسة ملف احد زبائن البنك.

المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري:

يعتبر بنك البركة الجزائري أول مؤسسة مصرفية تنشط وفقا للقواعد الإسلامية السمحة، أنشئت بعد صدور القانون رقم 90 / 10 المؤرخ في 10/ 04 / 1990، المتعلق بالنقد و القرض، رأس مال اجتماعي مختلط قدره 5000.000.000.00 دج موزع بالتساوي بين بنك الفلاحة و التنمية الريفية (المساهم الجزائري) و شركة البركة القابضة البحرين (المساهم الأجنبي).

و بتاريخ 03 /10/ 2004 و في إطار إعادة هيكلة الشريك الأجنبي قام هذا الأخير بتحويل كافة الأسهم المكتتبة باسم شركة دله البركة القابضة باسم مجموعة البركة المصرفية، وبعد صدور تنظيم بنك الجزائر رقم 04 – 01 المؤرخ في 04 / 03 / 2004، المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال بنك البركة الجزائري إلى 2.5 مليار دج حيث أصبح رأس المال موزع على النحو التالي :

44% – بنك الفلاحة و التنمية الريفية

56% – مجموعة البركة المصرفية

و تتوزع شبكة استغلال البنك التي تشمل حاليا على 16 فرع كما يلي :

الخطابي – بئر خادم – تلمسان – وهران – البليدة – غرداية 1 – سطيف 1 – قسنطينة – باتنة – عنابة – رويبة – سطيف 2 – سكيكدة – الحراش – غرداية 2 – الشراقة

و هناك مشاريع مستقبلية أخرى لفتح فروع على مستوى هذه الولايات: بسكرة، الوادي، الخميس، الجزائر العاصمة، الشلف، تيزي وزو.

إضافة إلى ذلك فإن بنك البركة الجزائري لديه عدة مساهمات في شركات أخرى و المتمثلة ف ي: ساتيم، شركة ما بين المصارف للتكوين، دار البركة، شركة ضمان الودائع البنكية، السلامة للتامين، غرفة المقاصة ما بين البنوك.

كما أن البنك هو في طور انشاء شركة مختصة في عمليات الاعتماد الايجاري برأس مال اجتماعي ابتدائي قدره 520.000.000.00 دج

المطلب الأول: أهداف وخد مات بنك البركة الجزائري:

اولا: اهدف البنك:

يهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية و أعمال التمويل و الاستثمار المنظمة على غير أساس الربا و تشمل تلك الغايات على وجه الخصوص ما يلي:

1- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد و تشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة و بأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر و يراعي القواعد الاستثمارية السليمة.
2- تطوير وسائل اجتذاب الأموال و المدخرات و توجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي.
3- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة و لا سيما تلك القطاعات البعيدة عن أماكن الإستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.

يقوم البنك في سبيل تحقيق غايته بالأعمال التي تمكنه من تحقيق الغايات و ذلك عن طريق العمل في المجالات التالية:

ثانيا: الخدمات التي يقدمها المصرف:

1- الخدمات المصرفية:

يمارس البنك سواء لحسابه أو لحساب غيره في داخل الجزائر و خارجها جميع أوجه النشاط المصرفي المعروفة أو المستحدثة مما يمّ كن للبنك أن يقوم به في نطاق إلتزامه المقرر و يدخل في نطاق النشاط ما يلي:

أ- قبول الودائع النقدية و فتح الحسابات الجارية و حسابات الإيداع المختلفة و تأدية قيم الشيكات المسحوبة و تقاصها و تحصيل الأوراق التجارية و تحويل الأموال في الداخل و الخارج، و فتح الاعتمادات المستندية و تبليغها و إصدار الكفالات المصرفية و خطابات الضمان و كتب الاعتماد الشخصي و بطاقات الائتمان و غير ذلك من الخدمات المصرفية.

ب- التعامل بالعملات الأجنبية في البيع و الشراء على أساس السعر الحاضر دون السعر الآجل و يدخل في نطاق التعامل المسموح به حالات الإيداع المتبادل و بدون فائدة للعملات المختلفة الجنس حسب الحاجة.

ج- إدارة الممتلكات و غير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بالأجر.

د- القيام بدور الوصي المختار لإدارة الشركات و تنفيذ الوصايا وفقا للأحكام الشرعية و القوانين الوضعية و بالتعاون المشترك مع الجهة ذات الاختصاص.

هـ- القيام بالدراسات الخاصة لحساب المتعاملين مع البنك و تقديم المعلومات و الاستثمارات المختلفة.

2- الخدمات الاجتماعية:

يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة إلى توثيق أوامر الترابط و التراحم بين مختلف الجمعيات و الأفراد و ذلك عن طريق الاهتمام بالنواحي التالية:

أ- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية في مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من القرض لبدء حياته المستقلة و تحسين مستوى دخله و معيشة.

ب- إنشاء و إدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة.

3- التمويل و الاستثمار:

يمكن للبنك في مجال ممارسته لأعماله إضافة لما ذكر أعلاه أن يقوم بما يلزم من التصرفات لتحقيق غاياته و يشمل بوجه خاص ما يلي :

أ- إبرام العقود و الاتفاقات مع الأفراد و الشركات و المؤسسات المحلية و الأجنبية.

ب- تأسيس الشركات في مختلف المجالات و لا سيما المجالات المكملة لأوجه نشاط البنك.

ج- تملك الأصول المنقولة و غير المنقولة و بيعها و استثمارها و تأجيرها و استئجارها بما في ذلك أعمال استصلاح الأراضي المملوكة أو المستأجرة و تنظيمها للزراعة و الصناعة و السياحة و الإسكان.

د- إنشاء صناديق التأمين الذاتي و التعاوني لصالح البنك أو المتعاملين معه.

هـ- تلقي الزكاة و قبول التبرعات و الإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها.

و- الدخول في الاتحادات المهنية المحلية و الإقليمية و الدولية و خاصة الاتحادات الرامية إلى توطيد العلاقات مع البنوك الإسلامية.

ز- التعاون مع وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف على تسيير صندوق الزكاة.

المطلب الثاني: هيكلة بنك البركة الجزائري:

أولا: هيكلة بنك البركة الجزائري العام:

ن تنمية نشاطات البنك يلزم استعمال كيفية جديدة في التسيير حيث تمر بإصلاح تنظيم عام يترجم إعادة تهيئة و تكييف جميع هياكل البنك و هكذا فالهدف الأساسي يتمثل في تنمية نشاطات الإعداد و مراقبة المهمات الرئيسية للمؤسسة.

يجب أن يكون تنظيم الفرع مركز حول فعالية كبيرة و التكفل بانشغالات الزبائن لتقديم خدمة و سرعة في معالجة العمليات لإتمام الإجراءات المتخذة، و تمت هيكلة بنك البركة الجزائري كما يلي:

1- مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة هو الهيكل المسير للبنك وله كافة السلطات و الصلاحيات للتصرف في كل الحالات باسم المؤسسة مباشرة أو عن طريق رئيسه يمكنه القيام بكل عقود التسيير ويعين أعضاء المديرية العامة و أجورهم و المحاسن المرتبطة بعملهم .

2- المديرية العامة:

المديرية العامة تسير بنك البركة الجزائري و التي تقوم بمهامها تحت سلطة مجلس الإدارة، و تتشكل من مدير عام يساعده ثلاث مديرين و يتم تعيينهم من طرف مجلس الإدارة، يقدم المدير العام تقرير سنوي للوضعية المحاسبية و المالية للمؤسسة و يتابع تقديرات الميزانية، أما المديرين العاملين المساعدين مسؤولين على نشاطات الهياكل الموضوعة تحت سلطتهم تبعا للتحويل و الصلاحيات، و تتمثل مهام المديرية العامة فيما يلي :

أ- تطبيق استراتيجيه و سياسة التنمية للبنك.

ب- - التنظيم العام للبنك و علاقته مع الغير.

ج- - وضع قواعد تسيير الموارد البشرية و الوسائل المادية.

د- - و ضع شروط و صلاحيات الالتزامات على كل المستويات في منح القروض للزبائن على المستوى الداخلي ومع الخارج.

3- مديرية المراقبة:

موضوع تحت مسؤولية مدير مركزي و تتمثل مهامها فيما يلي:

أ- ضمان مراقبة جميع الهياكل.

ب- التأكد من تطبيق النصوص التنظيمية من طرف هياكل البنك.

4- المديرية العامة المساعدة المكلفة بالتمويلات و الشؤون الدولية:

إن المدير العام المساعد للتمويلات و الشؤون الدولية مكلف بمتابعة و تنسيق المهام و النشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له و هي:

أ- مديرية التمويلات و مراقبة الالتزامات: موضوعة تحت مسؤولية مدير مركزي، وتتمثل مهمتها في تطبيق سياسة البنك في مجال تمويل المؤسسات.

ب- مديرية الشؤون الدولية: موضوعة تحت سلطة مدير مركزي تتمثل مهامها في : وضع و تسيير التمويلات الخارجية، وضع النصوص التطبيقية لعمليات الصرف و التجارة الخارجية، توجيه و مساعدة شبكة الاستغلال في مجال عمليات التجارة و تنفيذ عمليات التحويل و الاستيراد.

5- المديرية العامة المساعدة للإدارة و التنمية:

يقوم المدير المساعد للإدارة و التنمية بمتابعة و تنسيق النشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له و المتمثلة في :

أ- مديرية الموارد البشرية و الوسائل العامة: موضوعة تحت مسؤولية مدير مركزي، تتمثل مهامها في إعداد و تطبيق مخطط التشغيل و التكوين الخاص بالمستخدمين، المشاركة في إعداد السياسة الخاصة بالموارد ال بشرية للمؤسسة و انشاء برامج الاستثمارات وضمان الإمدادات لهياكل البنك.

ب- مديرية التنظيم و الإعلام الآلي : موضوعة تحت سلطة مدير مركزي و تتمثل مهامها في البحث و انشاء و صيانة الأنظمة المعلوماتية.

ج- مديرية المحاسبة و الخزينة: موضوعة تحت سلطة مدير مركزي و تتمثل مهامها في ضمان تسيير المحاسبة و خزينة البنك.

6- المديرية العامة المساعدة للاستغلال:

يقوم المدير العام المساعد المكلف بالاستغلال بمتابعة و تنسيق المهمات و النشاطات التابعة له و المتمثلة في:

أ- المديرية التجارية: موضوعة تحت سلطة مدير مركزي تتمثل المهمة الرئيسية لمديرية التسويق و الشبكة في وضع مخطط التسويق و تقوية صورة البنك.

ب- مديرية الشؤون القانونية و المنازعات: موضوعة تحت سلطة مدير مركزي و تشمل مهامها فيما يلي:

- تشكيل مرجع وثائقي في مجال التشريع، التنظيم و القانون المصرفي.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة غارداية:

1- المدير:

وهو خاضع مباشرة تحت سلطة مدير الشبكة ، ويعتبر المسؤول الأول عن تسيير البنك والنتائج التجارية لهيكله، هو ممثل بنك البركة الجزائري على المستوى المحلي ، مكلف بالمهام التالية :

أ- تقييم عمل الاستغلال للإدارة بإعطاء التعليمات والتوجيهات .

ب- استقبال الزبائن في حالة وجود مشكلة لتسويتها.

ج- السهر على تطبيق القوانين التي تدير البنك.

د- الإمضاء على البريد .

2- نائب المدير :

ويوجد تحت السلطة المباشرة لمدير الفرع ، تتمثل مهامه الأساسية في تحقيق نشاطات واهداف الفرع وكذلك يقوم بمهام المدير في حالة غيابه.

ويقوم كذلك بتسيير الوسائل البشرية والعتاد إضافة إلى الجانب المتعلق بالميزانية وأمن الفرع .

3- الأمانة (السكرتاريا) :

وتتكلف بالبريد الوارد والصادر عن الوكالة والقيام بالأعمال المكتبية وكذلك ضمان وسائل الإتصال على مستوى الفرع (هاتف ، فاكس ، انترنت ،.....الخ) وتوصيل الملاحظات الصادرة عن المدير و نشرها .

4- مصلحة الرقابة:

وتقوم بالمراقبة اليومية المحاسبية والسهر على المسك الجيد للحسابات وهي مكلفة ايضا بالأعمال المتعلقة بـ (فتح وغلق النظام المعلوماتي ، نسخ وضعيات نهاية اليوم ...)

5- مصلحة العمليات في الخارج:

وتقوم هذه المصلحة بجميع العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية ، وكذلك عمليات الإستيراد والتصدير .

6- مصلحة الشؤون القانونية :

وتقوم هذه المصلحة بعدة مهام مثل مراقبة العمليات المحاسبية التي تجرى في المصالح الأخرى ومراقبة الوثائق المحاسبية لكل المصالح وتقوم بالتحقيق من كتابات المحاسبة والجرد وهي المسؤولة عن كتابة الوثائق المحاسبية الشرعية والقانونية للبنك.

7- مصلحة المحفظة :

وتقوم بالمهام التالية :

- ضمان الإحتفاظ بالأوراق التجارية وسندات الصندوق والمقدمة من طرف العملاء من أجل تحصيلها قبل تاريخ إستحقاقها .
- مقاصة الأوراق التجارية، الشيكات وغيرها من قيم .
- القيام بعملية الإكتتاب، الإحتفاظ بالرهن الحيازي لسندات الصندوق
- دفع الأوراق التجارية .
- إرسال القيم إلى البنوك الأخرى للتحصيل.

8- مصلحة عمليات الصندوق : وتقوم بالمهام التالية :

- استقبال الزبائن وتسيير حساباتهم وحسابات المستخدمين.
- القيام باتسديدات والتحويلات والوضع تحت التصرف.
- ضمان دفع وسحب الأموال (دينار وعملة صعبة).
- لإصدار الشيكات المصادقة أو المصرفية.

- معالجة عملية الصرف اليدوي.
- القيام بمنح الشيكات ودفاتر التوفير.
- ضمان تأجير الخزانات الحديدية.

9- مصلحة التمويلات:

موضوعة تحت سلطة ومسؤولية رئيس المصلحة وتقوم بالنشاطات المتعلقة بدراسة وتحليل ملفات التمويل وذلك بتقديم الآراء حول الملفات المعالجة وترسلها لإلى المديرية المركزية للإقرار بها ، وتقوم بالمصادقة على فتح وغلق الحسابات وكذلك ضمان المتابعة المستمرة وتحصيل الديون المتعثرة والمتنازع فيها وإعداد تقارير دورية حول شروط انجازها ، وتقوم باعداد ومنح عقود الإلتزامات (اتفاقية منح التمويل ، عقود الكفالات والقبول) وتتابع تطبيق الشروط المصرفية بصفة عامة في مجال الإلتزامات.

المطلب الثالث: مجال الأنشطة القائمة في البنك:

اولا: أنواع التعاملات التي يقوم بها البنك:

يمكن ايجاز مجالات الأنشطة القائمة في بنك البركة على النحو التالي :

1- الإيداعات والاستثمارات :

يرتبط تطوير أنشطة البنك بتعبئة موارد تمويل وعملياته ولذلك يسعى البنك بصفة مستمرة إلى تنمية المدخرات و الاستثمارات ، يمارس بنك البركة كافة نشاطاته المصرفية باستثناء أوجه الرا يسعى إلى تحقيق أهدافه مع جلب رؤوس الأموال قصد الاستثمار واستغلالها في أوجه النشاطات المصرفية لحسابه أو لغيره داخل أو خارج الوطن ، ولا سيما العمليات المرتبطة بتمويل التجارة المحلية والخارجية .

2- حسابات الإيداع نتتمثل فيما يلي :

أ- حسابات الودائع تحت الطلب : يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي فتح أعمالهم التجارية والمالية بالإيداع والسحب في حدود الأرصدة المسجلة فيها بإمكان البنك تسليمهم دفتر صكوك للإستعمال العادي في ما لا يتعارض مع المشروع.

ب- حسابات الاستثمار : يوجد نوعان من الحسابات المشتركة :

- أولا حسابات الإيداع الاستثماري المخصص: هذه الحسابات تمكن أصحابها من استثمار أموالهم في مشروع أو عدة مشاريع يختارونها وتكن معروفة لديهم، تتحصل هذه الحسابات على الأرباح حسب ما يتفق عليه مسبقا وتتحمل الخسارة في حالة حدوثها.
- ثانيا : حسابات الإيداع الاستثماري المشترك : يفوض المودعون لأموالهم في هذه الحسابات البنك لاستعمالها في عملياته وفي المشاريع المختلفة ، تتحصل هذه الحسابات على أرباح حسب المبلغ المودع ومدة إيداعها وفي حالة الخسارة لا يستطيع البنك توزيع الأرباح .

3- الاعتماد المستندي :

وهو أحد الخدمات المصرفية التي تمارسها البنوك لخدمة عمليات التبادل التجاري بين الدول سواءا كان تصدير او استيراد ، وضمان حقوق الأطراف المشتركة في هذه العمليات وهي يعني تعداد لبنك المستفيد وهو البائع بناءا على طلب فاتح الاعتماد وهو المشتري، ويقيد البنك في هذا التعهد أنه قد اعتمد تحت تصرف المستفيد البائع مبلغا من المال يدفع له مقابل مستندات محددة يبين شحن سلعة معينة خلال مدة معينة وهي خدمة جائزة شرعا عنده تضمنها على ائتمان .

4- خطابات الضمان :

وهو تعهد يصدر من البنك بناءا على طلب عميل له(الأمر) يدفع مبلغا نقديا وقابلا للتعيين لشخص آخر (المستفيد) دون قيد او شرط إذا طلبت منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب ويجوز امتداد الضمان لمدة أخرى وذلك قبل انتهاء المدة الأولى ويوضح في خطاب الضمان الغرض الذي أصدر من أجله .

5- تسليم وتحصيل الوراق التجارية :

تؤدي البنوك هذه الخدمة لتوفير وقت وجهد عملائها إذيقوم العميل بتظهير الورقة للبنك فيصبح البنك وكيلا للعميل في تحصيل هذه الأوراق ، وبقيمة الزرقة وإذا تم تحصيل قيمتها تضاف القيمة لصالح العميل وتحصيل البنوك على عمولة نظير هذه الخدمة وإذا لم يتم تحصيلها بعد ذلك وهو عمل في نظر الفقهاء جائز شرعا بحجة جواز أخذ أجر المنفعة المنقوصة وهي حفظ البنك لهذه الأوراق وكذلك القيام بمهمة التحصيل واتخاذ الإجراءات في سبيل ذلك وكذلك لأن البنك يقوم بجهد من جانبه لحفظ هذه الودائع.

6- تأجير الخزائن :

وهي من الخدمات الهامة التي تؤديها البنوك لعملائها ليحتفظوا فيها بوثائقهم الهامة أو بعض الشياء الثمينة كالحلي ويحصل البنك مقابل ذلك على أجر (عمولة) وهي من الأعمال الجائزة شرعا كما يراها بعض الفقهاء ذلك لأن :

أ- المستأجر له الحق في استعمال الشيء فيما أعد له وهو يتمتع في هذا الصدد بقدر كبير من الحرية بينما لايستطيع مستأجر الخزانة الحصول عليها إلا في المواعيد وباتباع التعاليم التي يصفها البنك .

ب- نية العميل لا تتجه إلى استئجار الخزانة فقط وإنما يقصد قبل كل شيء حفظ الأشياء بالعملية في ذهنه أقرب للوديعة منها إلى الإيجارة ، وهذا الرأي منتقد ، والرأي الراجح في نظرنا هو أن العقد عقد إيجار لأن البنك يلتزم بمقتضاه أن يمكن العمل من الإنتفاع بالخزانة مدة معينة مقابل أجر على ذلك .

ثانيا: صيغ التمويل المعتمدة من طرف البنك:

إن المبدأ الأساسي للعميل المصرفي الإسلامي يرتكز على التنقل المباشر للبنك في الصفقات الممولة من قبله ، تبرر العمولة التي يتقاضاها إما بمشاركته وبصفة مالك مشترك في نتائج المشروع الممول (ربح أو خسارة) في حالة التمويل المضاربة أو المشاركة و إما بالخدمة المؤداة في عملية تجارية أو ايجار عين تم اقتناؤها مسبقا من قبله ، في حالة التمويل بالمرابحة الإيجاد (الإعتماد الإيجاري /الإيجار المنتهي بالتمليك) أو تمويل بالسلع أو بالإستصناع للتجهيزات (المنقولات) لعقارات من قلبه أو من قبل الغير ، أما من الناحية العلمية فإن التمويلات النقدية (عن طريق الصندوق) تهدف إلى مواجهة حاجة ظرفية ولمدة زمنية جد قصيرة لسيولة تسمح بتغطية الفارق الزمني الممتد بين التسديدات الواجبة على العميل آدائها وإيراداته المتوقعة.

فيما يلي صيغ التمويل النقدي المعتمدة من طرف البنك :

1- صيغة التمويل بالمرابحة:

يعتبر التمويل بالمرابحة احد اهم عقود التمويل لدى البنك وهذا نظرا لسهولة تطبيقه عمليا وطبيعته من جهة اخرى ’ حيث يمثل التمويل بالمرابحة المرتبة الاولى في تقنيات التمويل التي يطبقها البنك البركة .

2- صغية التمويل بالسلم والاستصناع :

نظرا لطبيعة بعض العمليات التمويلية التي تستلزم تقنيات خاصة فان بنك البركة اعتمد عقدي السلم والاستصناع لتمويل العمليات التجارية وعمليات المقاولة بالنسبة لعقد السلم هو احد اهم التقنيات لدى بنك البركة وقد بدا تطبيقه مند سنة 1993 اما بالنسبة لعقد الاستصناع فهو على شكلين :

- تمويل انجاز متاع منقول او غير منقول حسب طلب الزبون.
- تمويل انجاز عمل في اطار صفقة عمومية .

3- صيغة التمويل بالمشاركة :

شرع بنك البركة الجزائري في التمويل بالمشاركة منذ بداية نشاطه حيث كان التمويل بالمشاركة من التقنيات التمويل المطبقة لدى هذا البنك حيث ان العلاقة بين بنك والزبون كانت عن طريق تشكيل ملف يتضمن طلب للتمويل مرفقا بكل الوثائق اللازمة الخاصة بالمشروع بالاضافة الى دراسة تفصيلية له .

4- صيغة التمويل بالمضاربة :

لقد اعتمدت المضاربة كاحدى تقنيات التمويل لدى بنك البركة وهذا نظرا لطبيعتها الخاصة والمتميزة دلك ان العقد يعتبر اساسه مشاركة بين راس المال والعمل ' ان التطبيق العملي لعقد المضاربة لدى البنك لا يختلف عن التطبيق العملي للمشاركة لكن المضاربة يتم بها تمويل المشاريع الصغرى والحرف والمهن الحرة كالطب والمحماة .

5- صيغة التمويل بالايجار:

يطبق بنك البركة الجزائري عقد الايجار نظرا لما يقدمه من خدمات خاصة بالنشاطات اقتصادية صناعية او حرفية .

المبحث الثاني: دراسة ملف أحد زبائن البنك.

المطلب الاول: مرحلة تقديم الطلب.

يقدم العميل طلب خطي للقرض قصد تمويل مشروعه إلى الوكالة ،فتقوم هذه الأخيرة بجمع البيانات المحاسبية و المالية عن المؤسسة ،و النشاط المراد تمويله ،لذا سيتم في هذا المبحث تقديم حالة دراسية لمواطن يملك مؤسسة صيانة و إصلاح أجهزة التكييف و التهوية و التبريد و يرغب في الحصول على قرض من الوكالة.

أولا: تقديم المؤسسة طالبة القرض :

تقدمت شركة بطلب تمويل الاستثمار من الوكالة لسد حاجياتها و كان نوع القرض المطلوب متمثل في استصناع بقيمة 172 مليون دج و مساومة بقيمة 270.6 مليون دج و مرابحة بقيمة 29.9 مليون دج، فقامت الوكالة بدراسة عامة حول المؤسسة تمثلت في:

1- تعريف المؤسسة:

هي شركة ذات مسؤولية محدودة، طبيعة النشاط فيها مطحنة لصناعة العجائن انشات في 1999 و يقدر رأسمالها ب 85.7 مليون دج وهو مقسم كما يلي 99.8% أعضاء مجلس الادارة المساهمين بالشركة 0.2% باقي المساهمين.

2- نشاط المؤسسة:

و يتمثل نشاطها طحن الحبوب و صناعة العجائن.

3- القرض المطلوب:

يتمثل القرض المطلوب من طرف العميل قرض بقيمة 472.5 مليون دج موزع كما يلي: بصيغة استصناع ب قيمة 172 مليون دج ما يمثل 36.40% من قيمة المشروع المقدم، و 270 مليون دج بصيغة مساومة ما يمثل 57.26% و ما قيمة القرض 29.9 مليون دج ما يمثل 6.34% من قيمة القرض، ومدة استرداد قيمة القرض08 سنوات.

4- الغرض من المشروع:

في اطار قيم العميل باستثمار متمثل في توسيع نشاطه، قدم العميل طلب تمويل من البنك بقيمة اجمالية 472.5 مليون دج لمدة 08 سنوات بتطبيق نسبة هامش ربح 01% (حسب توصية الحكومة بترقية و تشجيع الاستثمار)، موزع على النحو التالي:

استصناع 172 مليون دج لتمويل 80% من اشغال الهندسة المدنية.

مساومة 270.6مليون دج لتمويل ما نسبته 100% من المعدات (صوامع التخزين)، و وحدة الانتاج المستوردة.

مرابحة 29.9 مليون دج لتمويل 80% من المعدات المحلية وتركيبها.

5- الضمانات المقدمة:

رهن وحدة الانتاج التي قيمتها بتاريخ 2008/11/18 من طرف خبير البنك بقيمة 174.8 مليون دج، وتمت اعادة تقييمها من طرف خبير البنك بقيمة 451.8 مليون دج بتاريخ 2013/01/15.

ثانيا: مرفقات الطلب:

1- وضعية حساب الشركة الي تاريخ 2012/12/30 (حساب العميل لذي بنك البركة).

وقدتم تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (7): وضعية حساب الشركة.

الوحدة بالمليون دج			
الموجودات	المبلغ	الاتزامات	المبلغ
حساب جاري سندات الصندوق قيم عادية	113.6 - -	اجارة سلم	33.4 -
المجموع	113.6		33.4
الرخصة الصافية	الالتزامات الصافية	مبلغ تجاوز الحدود	

120	80.2-	-

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

يلاحظ أن الجدول أن العميل قد كان رصيد حسابه في البنك موجب بقيمة 80.2 مليون دج .

2- تدفقات الحساب للخمس السنوات الاخيرة (من كشفات العميل لذي بنك البركة).

وقدتم تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (8): كشف حساب للتدفقات النقدية للخمس سنوات الاخيرة (الوحدة مليون دج)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
رقم الاعمال	635	591	409	1.037	-
التدفقات	677	754	582	1.022	1.397

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

3- التزامات الاجمالية المصرح بها لذي بنك الجزائر سنة 2012.

وقدتم تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (9):التزامات الاجمالية المصرح بها للعميل لذي بنك الجزائر سنة 2012(الوحدة مليون دج)

نوع التمويل	مبلغ الرخصة	المبلغ المستعمل
تمويلات قصيرة الاجل	70	-
تمويلات متوسطة الاجل	18.26	8.16
تمويلات بالامضاء	-	-
المجموع	88.26	8.16

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

يلاحظ من الجداول السابق أن العميل ملتم بشكل كبير بتوريخ تسديد المستحقات سواء للبنك أو البنوك الأخرى.

كما تم تدعيم الملف بوثائق أخري تثبت مدي استقامة العميل أنظر الملاحق من .....الي ..... .

المطلب الثاني: الدراسة المالية لملف القرض.

كما قلنا فقد قدم العميل ميزانيات لثلاثة سنوات و قوائم الدخل أيضا لثلاثة سنوات و سيتم دراستها ماليا وفق مرحلتين المرحلة الاولي حساب المؤشرات المالية و في المرحلة الثانية التعليق عليها.

حساب مختلف المؤشرات المالية وتحليلها.

ولقد اعتمدنا على سنتي 2010 و سنة 2011 و ذلك لعدم اكتمال السنة الاخيرة 2012 وتم تلخيص مختلف المؤشرات في الجدال التالية.

أ- مؤشرات السيولة و القدرة على السداد و كفاية التدفقات النقدية.

جدول رقم (10): مؤشرات السيولة و القدرة على السداد و كفاية التدفقات النقدية.

البيان	2010	2011
صافي راس المال العامل	37.4	20.1
هامش الحماية (صافي راس المال العامل / الاصول المتداولة)	%26.21	%604.6
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل(المبيعات بصاعة-تكلفة البصاعة المباعة)	19.33	34.8
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل/عوائد التمويل و الاقساط المستحقة خلال عام من القروض طويلة الاجل و التوزيعات	2.6	7.0

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

التعليـــــــــق:

هذا الهيكل المالي للشركة متوازن، متمثلا بوجود رأس مال عامل ولو أنه تراجع مقارنة برقم أعمال سنة 2011، فبعدما كان يغطي 35 يوما سنة 2010 أصبح يغطي 8 أيام سنة 2011 ليشمل 16 يوما إلى تاريخ 2012/07/31.

إن رأس مال العامل يغطي كليا الاحتياج في رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث مما خلاف فائضا في الخزينة.

ففي سنة 2010 شكلت الشركة مخزونا هاما قدرت مدة دورانه ب 120 يوما، إلا أن الشركة تلقت تسبيقات من طرف العملاء قدرت ب 69 مليون دج(أوراق دفع) مما أنتج احتياجا قدر ب 26مليون دج، أي ما دون قيمة رأس المال العامل الذي بلغ 37 مليون دج.

ب- مؤشرات الهيكل التمويلي:

جدول رقم (11):مؤشرات الهيكل التمويلي.

البيان	2010	2011
معدل اجمالي الاصول / حقوق الملكية	%32	%39
الرافعة المالية (معدل التمويل الخارجي / حقوق الملكية)	%212.19	%250.03
حقوق المساهمين / صافي الاصول الثابتة + الاصول الاخري طويلة الاجل	%65.35	%59.34

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

التعليـــــــــق:

هذا وتبدي الشركة قدرة كبيرة على الوفاء بالتزامها، بحيث مثلت حقوق الملكية 32% من مجموع الخصوم سنة 2010 و29% سنة 2011 و 38% بتاريخ 2012/07/31 و التي تعتبر نسب معتبرة مقارنة بالمعايير (18 إلى 25%).

ج- مؤشرات كفاءة النشاط:

جدول رقم (12): مؤشرات كفاءة النشاط.

البيان	2010	2011
معدل دوران الاصول (المبيعات / اجمالي الاصول)	0.8	1.7
معدل دوران الاصول الثابتة (المبيعات / صافي الاصول الثابتة)	1.1	2.7
معدل صافي راس المال العامل (المبيعات/ صافي راس المال العامل)	9.4	44.1
معدل دوران المدينين و اوراق القبض (المبيعات/ المدينين و اوراق القبض)	2.1	1.2
متوسط فترة المخزون	120	25
متوسط فترة التحصيل	15	28
الاستثمار العامل	452.6	452.6
الاستثمار العامل / المبيعات (كلما انخفضت النسبة كلما كان افضل)	%129	%51
معدل تكلفة البضاعة المباعة / المبيعات	%96	%87

معدل المصروفات الادارية و العمومية / المبيعات	%13	%8

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

التعليـــــــــــق:

انخفضت قيمة المخزون لتسجيل مدة دوران قياسية قدرت ب 25 يوما. ويتكون المخزون المسجل بنهاية 2011 بقيمة 5،62 مليون دج من مواد أولية بنسبة 25%، منتجات نصف تامة بنسبة 47% ومنتجات تامة بنسبة 28%. كما تلقت الشركة تسبيقات هامة من طرف العملاء قدرت ب 158 مليون دج. هذه العوامل جعلت الشركة تشهد فائضا في رأس المال العامل بقيمة 57 مليون دج.

أما سنة 2012 فقد استفادت الشركة بشكل ملحوظ من تمويلات الموردين التي ارتفعت بنسبة 329%.

تجدر الإشارة في هذا الصدد أن الموارد قصيرة الأجل غطت الأصول قصيرة الأجل بنسبة 80% سنة2010، 144% سنة 2011 و 80% بتاريخ 2012/07/31.

د- مؤشرات الربحية:

جدول رقم (13): مؤشرات الربحية.

البيان	2010	2011
مجمل الربح / المبيعات	%11	%3.8
صافي الربح / حقوق المساهمين (حقوق الملكية)	%4.6	%6.7
صافي الربح / المبيعات	%2	%1.2
صافي الربح / اجمالي الاصول	%1.5	%1.9

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

التعليـــــــــــق:

كما تحسنت مردودية حقوق المساهمين(ROE) بشكل كبير إذ بلغت 6،4%سنة 2010، 7،6% سنة 2011 و 6،11% بتاريخ 2012/07/31.

كذلك الأمر بالنسبة للأصول التي عرفت تحسنا في المردودية(ROA) تراوح بين 5،1% سنة 2010، 9،1% سنة 2011 و 4،4% بتاريخ 2012/07/31.

و بصفة عامة نجد أن نشاط الشركة في ارتفاع منذ سنة 2010، يتبين ذلك من خلال نسب الزيادة التي يشهدها رقم الأعمال والتي قدرت ب135% سنة 2011 مسجلا قيمة 886 مليون دج و808 مليون دج بتاريخ 2012/07/31 منبئا بتجاوز سقف 1000م دج خلال السنة.

هذا وقد عرفت القيمة المضافة نسبيا تراجعا طفيفا، فبعدما كانت تمثل 17% من رقم الأعمال سنة 2010 أصبحت تمثل 10% سنة 2011 و 9% سنة 2012، وهذا التراجع يعود إلى ارتفاع قيمة الخدمات الخارجية.

كل التكاليف الأخرى قد تمت تغطيتها من طرف الشركة وحققت بالتالي أرباحا تراوحت بين 7،6م دج سنة 2010 و2،10م دج سنة 2011 مخلفة نسب هامش صافي إجمالي تراوحت بين 9،1% سنة 2010 و 2،1% سنة 2011.

من جهة أخرى، فإن للشركة قاعدة صلبة من الخصوم الثابتة مدعمة باحتياطات قانونية، تنظيمية و ثانوية، هذا إضافة إلى استفادتها من تمويلات بنكية متوسطة المدى(مرابحة – بنك البركة وإيجار – مؤسسة المغرب للإيجار MLA) و كذا المساهمة القوية للشركاء بواسطة تجميد حسابهم الجاري لفائدة الشركة، هذه المساهمة مثلت 40% من إجمالي الخصوم الثابتة سنة 2010 و 38% سنتي 2011 و 2012.

المطلب الثالث: رأي مصالح البنك مع القرار النهائي.

أولا: دراسة السوق.

يخضع سوق الحبوب في الجزائر إلى مراقبة و تنظيم الدولة التي تتدخل لتعديل الأسعار و الكميات. إذ يقوم الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب (OALC) باستيراد كميات محددة من الحبوب وفقا للأسعار المطروحة في الأسواق الدولية و يتدخل بعدها في السوق الوطنية حسب قيمة المنتوج الوطني المعروض والطلب المطروح.

شركة و بفضل موقعها القريب من عدة ولايات: عنابة، قالمة، الطارف و سكيكدة تحتل مكانة استراتيجية تجعلها في اتصال مع رواد المنطقة في مجال الحبوب ومشتقاتها.

في هذا الصدد، ينوي العميل تأجير الصوامع الجديدة لفائدة:

- الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب.
- أو للموردين الخواص في الحبوب ومشتقاتها.

هذا ويواجه حاليا الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب صعوبات في التخزين، فقد استلمت شركة حصتها من الحبوب الموافقة لشهر فيفري خلال شهر ديسمبر. إذ استيراد الحبوب خلال بداية فترة الحصاد سيجنب المورد دفع علاوة التخزين.

وفي حالة استحالة استئجارها لأي سبب من الأسباب، توجه هذه الصوامع للاستغلال الذاتي للشركة، تستخدم في تخزين الحبوب في إطار قيام الشركة بإنتاج العجائن مستقبلا مما سيجعلها تستورد الحبوب كون العجائن غير محددة الأسعار من طرف الدولة. كما قد تستغل بعضها في تخزين المواد الأولية المستعملة في النشاط الحالي للشركة(إنتاج الدقيق السميد) أو المتعلقة بالمشروع الجديد المتمثل في أنتاج أعلاف الحيوانات.

ثانيا: اقتراح مديرية التمويل بالبنك.

يمثل المشروع المقدم من طرف الشركة في انشاء 15 صامعة غلال للتخزين الاستراتيجي للحبوب و كذلك انتاج 10 أطنان من أعلاف الحيوانات بتكلفة 664.5 مليون دج.

ويتمثل نشاط المؤسسة الحالي للمؤسسة في انتاج السميد و الدقيق بمقدار 90%، اي 30000طن سنويا بالنسبة للسميد و 60000 طن بالنسبة للدقيق، وقدر رقم الاعمال بتاريخ 2011 و 2012/12/31 على التوالي بقيمة 886.2 مليون دج و 807.6 مليون دج.

اما هامش الربح الصافي الاجمالي و التدفقات النقدية فقد مثلة 1.15% و 34.7 مليون دج على الترتيب سنة 2011 و 2% 35.6 مليون دج بتاريخ 2012/07/31، هذه الوضعية سببها ضعف هامش الربح الذي قدر بـ 16.85% بتاريخ 2012/07/31 و 13.75% سنة 2011.

يهدف المشروع الحالي (التوسع) تحقيق رقم أعمال مقدر بـ 2.4 مليار دج، موزعة على النحو التالي:

- السميد: 63.6 مليون دج.
- الدقيق 925.5 مليون دج.
- أعلاف الحيوانات: 806.2 مليون دج.

- تخزين الحبوب: 54.5 مليون دج.

وقد أظهر تحليل رقم الاعمال المتوقع أن المداخيل الناتجة من تخزين الحبوب تبقي ضعيفة جدا، مقدرة بـ 54 مليون دج أي 2.27% من اجمالي رقم الاعمال و النسبة الأهم يمثلها تسويق السميد و الدقيق برقم اعمال مقدر بـ 1.55مليار دج و 806 مليون دج بالنسبة لإنتاج أعلاف الحيوانات.

التناقض المطروح يكمن في تحديد هامش الربح، أذ أن التوقعات تشير الي نسبة 23.71% أي 612.05 مليون دج مما يسمح بتغطية التكاليف الداخلية و الخارجية للشركة، هذا مقابل نسبة 13.75% سنة 2011 أي 113.3 مليون دج، ولم يقدم أي تفسير لذلك من طرف العميل.

وبالنظر لخبرة العميل و حصته من السوق، فإننا نقترح حصر التمويل في العتاد المتعلق بإنتاج أعلاف الحيوانات، أي اعتماد مستندي و اتباعه بمساومة بمقدار 83.3مليون دج، مع الالتزام بالشروط التالية:

- تغطية عارية للتمويل بسبة 100% مقومة بنسبة 120%.
- كفالة تضامنية للشركاء في حدود التمويل المقترح الممنوح.
- تأمين شامل للكوارث الطبيعية.
- تأمين متعدد الاخطار من ميناء الشحن إلي ميناء التفريغ على حساب البنك (حسب مذكرة مديرية الشؤون القانونية).
- نسبة هامش 7.5% سنويا خارج الرسم.
- وضعية جبائيه و شبه جبائيه مسواة (مدتها أقل من 03 أشهر).
- يتحمل العميل كل التكاليف الأخرى و حتي الاحتياجات في راس المال العامل.

ثالثا: اقتراح رئيس قسم التمويل:

يتمثل هذا المشروع في نشاطين، الاول يكمن في اقتناء مخازن من أجل تأجيرها للديوان الجزائري متعدد المهن (OAIC)، اما الثاني فهو يخص إنتاج علف الحيوانات (12%)، لتسويقه لفائدة مربي المواشي .

وبعد اطلاعنا على الدراسة المقدمة من خلال هذا الملف فإننا نقترح ما يلي :

حصر التمويل الحالي في العتاد المتعلق بإنتاج اعلاف الحيوانات والمقدر قيمته 83.02 مليون دج ، و إن حقق العميل رقم الاعمال المتوقع في هدا المجال (806 مليون دج سنة 2014) ، فإننا نوافق على تمويل الجزء المتبقي من المشروع المتمثل في اقتناء صوامع الغلال .

المنتوج المتوقع في هدا المجال من خلال المشروع الحالي سيمثل جزءا معتبرا من رقم الاعمال اد سيفوق 806 مليون دج ابتداء من سنة 2014 (وبهذا يحتل المرتبة الثانية مباشرة بعد منتوج الدقيق) وسيفوق قيمة 1.380 مليون دج ابتداء من سنة 2018 ، اي انه سيمثل المنتوج الاهم في تشكيل رقم الاعمال .

ولهذا الغرض فانه على الشركة بدل مجهودات معتبرة من اجل تسويق المنتوج المتوقع وفي هذا الصدد ينوي العميل التقرب من مربي المنطقة و الولايات الاخرى لتعريفهم بالمنتوج، بالتعاون مع معـاهد تربيـــة الحيوانات ، المزارع ومديريات الخدمات الفلاحية .

جدول رقم (14): مخطط الخزينة

التعيين	/01 2013	/02 2013	/03 2013	/04 2013	/05 2013	/06 2013	/07 2013	/08 2013
رصيد البداية	3.2	-168.9	-112.7	-219	97	-38.8	45.4	-76
المداخيل	161.3	161.3	161.3	123.3	123.3	123.3	123.3	123.3
المصاريف	333.5	105.1	267.5	283.8	259.5	39	244.8	18.1
الاحتياجات المجملة	-168.9	-112.7	-219	97	-38.8	45	-76	29

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

إن مخطط الخزينة المقدم من طرف العميل، يبرز احتياجا أقصى في الخزينة بمقدار 219 مليون دج.

رابعا: اقتراح الفرع :

يتعلق الامر بواحد من اهم العملاء بالنظر الى حجم تدفقات الحساب، ينشط في مجال الدقيق والسميد (ينافس منتوجه بفضل جودته كل المنتوجات الاخرى) .

ولقد اتجه الى استثمار استراتيجي (الصوامع) للمنتوجات الاساسية (القمح ، الشعير ، الارز ...)، يملك كل الضمانات المالية والعقارية وهو بالتالي يستحق مساندة البنك ، الموافقة على طلب العميل بمنح تمويلات الاستغلال في حدود القيم المطلوبة .

خامسا : اقتراحات مديرية التمويل:

يعد المشروع الحالي استراتيجية بالنسبة للشركة وللمنطقة ككل ، اد سيمكن الشركة من مضاعفة قدرتها الانتاجية و توسيع نشاطها كما سيمثل الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب من استراد كميات مهمة من الحبوب بوجود مخازن ملائمة للتخزين وبالتالي سيسمح بالتدخل عبر السوق الدولية في الأوقات المناسبة التي يكون فيها الاسعار منخفضة كما ان الارقام المتوقعة تشير الى مردودية معتبرة وقدرة كبيرة للشركة على تسديد التمويل المطلوب الا ان هذه التوقعات غير مدعومة بإثباتات واقعية .

من جهة قد يتراجع الديوان الوطني الجزائري للحبوب عن طلبه في اي لحظة ، وتبقى الصوامع موجهة للاستغلال الذاتي ، وفي هذا الصدد فان مردوديتها تبقى بعيدة التحقيق ، اذ ان صناعة العجائن تتطلب مشروعا بأكمله قد يستغرق مدة معتبرة ، وهذا بالإضافة الى المنافسة الحالية و وجود شركات رائدة في هذا المجال ، كما ان استغلالها لتخزين المواد الاولية الاعتيادية لن يحقق ارباح للشركة .

ومن جهة اخرى والاهم ، فان الشركة حاليا لن تقوم بإنتاج اعلاف الحيوانات (باستثناء النخالة بنسبة ضئيلة الى 169 مليون دينار جزائري) وتنوي تحقيق ما يفوق 800 مليون دينار جائري ابتداء من السنة الاولى للمشروع ، ومن اجل ذلك طلب من العميل تدعيم هذه الفرضية بأرقام حول انتشار مربي الحيوانات بالمنطقة والطلب موجود او امكانية تسويق هذا المنتج بالنظر الى اهميته، الا ان العميل لم يقدم عناصر مقنعة .

ومن اجل ذلك فإننا نرى المشروع الحالي غير واضح المعالم ، والتوقعات المقدمة بالرغم من اهميتها غير انها غير مقنع ، وبالتالي فإننا نرى بعدم تمويل المشروع الحالي .

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بالتعرف على بنك البركة بمختلف فروعه و مصالح و طرق التمويل فيه كما يعتبر بنك البركة الجزائري أول مؤسسة مصرفية تعمل بصيغ اسلامية و لكن لا نستطيع أن نقول عن المصرف أنه إسلامي و ذلك نظرا الي بعض التجاوزات من قبل هذا المصرف في المعاملات التي يقدمها للجمهور و على العموم ليس هذا موضوع البحث.

و مع ذلك فإن البنك و على غرار البنوك الأخرى فإنه يقوم بدراسة ملفات القروض تقريب كما تقوم بها البنوك العامة في الجهاز المصرفي الجزائري، حيث يتقدم العميل بالطلب الي أقرب و كالة تكون متواجد بقربها مدعوم بمختلف الوثائق المطلوبة لمنح القرض، ثم تقوم الوكالة بتجميع الملفات و ارسالها الي الفرع الرئيسي المتواجد في العاصمة.

يقوم الفرع الرئيسي بدراسة هذا الملف من الناحية النظرية و التقنية فمن الناحية النظرية يقوم بتفقد الملف و ما إن كان هذا الملف تنقصه الوثائق، ومن الناحية التقنية حيث تقوم مصلحة القروض بدراسة مختلف النسب المالية و ذلك بحسابها و التعليق عليها.

و للتعرف على هذه الدراسات و التحليل قمنا بدراسة ملف أحد العملاء من الناحية النظرية و التقنية و ذلك بدراس المالية لهذا العميل و تحليلها و التعرف على أراء مختلف المصالح.

ثم تمر هذه الدراسة على عيدة مصالح للتعليق عليها و اعطاء رأيها في ما يخص هذا الملف و كذلك يتم أخد برأي و الكالة التي أتي منها الملف.

وفي الاخير تقوم مديرية التمويل بإصدار القرار الاخير وهو إما التمويل و قبول التمويل أو رفضه

الخاتمة العامة

ان تحديث و تطوير الجهاز المصرفي و المالي لا يشكل هدف لذاته، بل نعرض ازالة احدي العوائق الاساسية لنمو الاقتصاد و التي تتمثل في تخلف بنية الوساطة المالية، و لجعلها عاملا مساعدا علي النمو الاقتصادي، حيث ان اسباب تردي النمو في الجزائر و الدول النامية ترجع الى ضعف الادخارات المتاحة للاستثمار و التنمية، وهنا يكمن الدور الإيجابي للبنية المللية، اذ تعمل على تعبة الموارد المالية و المدخرات ثم تخصص هذه الموارد للأنشطة و القطاعات الاقتصادية

و تؤدي البنوك التجارية دورا هاما في عملية التمويل و التنمية من خلال توفير الاموال اللازمة عن طريق الائتمان المصرفي، و مما لا شك فيه أن طموحات التنمية الاقتصادية تستدعي المزيد من المساهمة الفعالة لوحدات الجهاز المصرفي .

ويجب على البنوك أن تهتم بعملية التحليل الائتماني و ذلك لتجنب الوقوع في القروض المتعثرة، و إن ضعف عملية التحليل تؤدي الى تفاقم أزمة القروض المتعثرة، و إن تفاقم هده الأزمة قد يؤدي بالبنوك الى الدخول هي أيضا في أزمات مالية مختلفة مما يؤدي الى تعطيل الجهاز المصرفي عن تأدية دوره في التنمية الاقتصاد مما يصيد الاقتصاد بالفشل .

وفي هذا الاطار بالذات انحصرت دراستنا على التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عملية الاقراض و التي حاولنا من خلالها التطرق الى مختلف الجوانب المتعلقة التحليل الائتماني في البنوك، و لإعطاء هذه الجوانب الطابع الواقعي قمنا بمحاولة اسقاط دراستنا على بنك البركة الجزائري وكالة غارداية.

أما في الجانب التطبيقي فقد مكننا من إلقاء نظرة على كيفية التعامل مع القروض في بنك البركة الجزائري، فقد تمكنا من معرفة على مختلف جوانب التحليل الائتماني في البنوك الجزائرية و من خلال مقابلة شخصية مع مدير بنك الجزائر و كالة غارداية أكد لي أن التحليل الذي يقوم به البنك هو نفس التحليل التي تقوم به البنوك الاخري.

نتائج الدراسة:

لقد اصبح التحليل الائتماني من الموضوعات الشاغلة للنشاط البنكي و العاملين فيه لها بشكل خاص و ذلك لاعتباره أداة هامة للوصول الى القرارات الائتمانية الملائمة، و بالتالي تخفيض من نسبة القروض المتعثرة مما يؤدي الى تخفيض خسائر البنك و الاقتصاد بشكل عام.

ونستطيع القول ان هذه الدراسة قد اسفرة عن مجموعة من النتائج، يمكن اجمالها في:

1- يوجد توافق بين الجانب النظري و التطبيقي في عملية التحليل الائتماني، أي أن كل التحليلات التي رأيناها في الجانب النظري تم الاعتماد عليها في الجانب التطبيقي مع مراعات خصوصية كل قرض.

2- يجد قصور في تطوير السياسة الائتمانية لكل بنك، فالسياسة الائتمانية هي التي ترسم المعالم لتوضيح التحليل الائتماني و مدي الاعتماد عليه في عملية الاقراض.

3- هنالك بطء في عملية اتخاد القرار و ذلك ناجم عن أن البنوك الجزائرية تعتمد على مركزية اتخاد قرار الائتمان، فعملية جمع الملف على مستوي كل و كالة و ارساله الي الوكالة المركزية ثم دراسته و تحليل و اتخاد القرار ثم بعد ذلك الرد هذا يتطلب وقتا كبيرا، قد يؤثر على عملية الاستثمار.

4- و توصلنا من خلال البحث انه هنالك عملية تحليل مالي لتخاد قرار منح الائتمان من عدمه لكنها تبقي غير كافية.

5- و من خلال الدراسة توصلنا الي نتيجة مفادها أن البنوك الجزائرية تعتمد فقط على التحليل المالي للعميل بينما تهمل دراسة مخاطر المتعلق بالقروض.

6- و من النتائج ايضا أن البنوك في الجزائر لا تعتمد كثيرا على المتابعة البعدية للقروض و ذلك لحماية نفسها من القروض المتعثرة، حيث أن تطور التحليل المالي أوجد عدة نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي للمنشآت.

التوصيـــات:

1- يجب على البنوك تحديد سياسة ائتمانية واضحة المعالم تتضمن كل الاجراءات و الدراسات و المسؤوليات المتعلقة بالتحليل الائتماني للنهوض بالقطاع البنكي و استرجاع مكانته و دوره الهامة في التنمية الاقتصادية.

2- يجب على البنوك اجاد حلا لمشكلة البيروقراطية، وذلك لتسريع عملية دراسة و تحليل و اتخاد القرار كي لا تعاني المشاريع من طول هذه الفترة.

3- و من التوصيات أيضا أن على البنوك اكتشاف القصور التي تتخلل عملية التحليل المالي الدي تقوم به عم اتخاد قرار صحيح .

4- يجب على البنوك تطوير آليات متابعة القروض و ذلك تجنبا للوقوع في ازمة القروض المتعثرة.

5- يجب على البنوك أيضا عدم الاكتفاء بالتحليل المالي للعميل أنما يجب عليها أن تدعم هذا التحليل بتحليل المخاطر المختلفة للقروض و اتخاد تحليل المخاطر بعين الاعتبار في عملية اتخاد القرار.

6- يجب على الساسة عدم التدخل في عملية اتخاد قرار الائتمان و ترك هذه المسألة لأصحاب التخصص من مديري الجهاز المصرفي.

المراجع

كتب

1– الزبيدي حمزة محمود، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، الورقة للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 2001.

2– سويلم محمد، **ادارة المصارف التقليدية و المصارف الاسلامية مدخل مقارن**، دار اليازوري الجامعية عمان، الاردن، بدون تاريخ.

3– شبيب دريد، **مبادئ الادارة المالية الطبعة الاولي**، دار المنهاج للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2006.

4– شحاته حياة ،**مخاطر الائتمان في المصارف التجارية مع اشارة خاصة لمصر** ،مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، مصر، 1999.

5– الشخمي حمزة، ابراهيم الجز راوي، **ادارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاد القرارات**، دار الصفاء للنشر ة التوزيع عمـان الاردن ، 1998.

6– صلاح الدين السيسى، قضايا مصرفية معاصرة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، 2004.

7– طارق طه، ادارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر، 2007.

8– عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها** ، الدار الجامعة الاسكندرية مصر، 2000.

9– مطر محمد و اخرون، **الادارة و التحليل المالي** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الاولي، عمان الاردن، 2002 .

10– مطر محمد، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني الطبعة الاولي**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2003.

المذكـــــــــــــــــــــرات.

11– إيمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، 2006.

12– حابس ايمان، **دور التحليل المالي في منح القروض دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص: بنوك و مالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2011.

13– خطيب منال، **تكلفة الائتمان المصرفي و قياس مخاطره بالتطبيق علي أحد المصارف التجارية السورية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية، جامعة حلب سوريا، ،2004.

14– شيلق رابح، **سياسة الائتمان و أثرها على أداء المصارف التجارية حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجلفة** ، مذكر لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، 2013.

15– صديق توفيق ناصر، **العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة دراسة تحليلية مقارنة بين المصارف الاسلامية و التجارية العاملة في قطاع غزة**، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غزة الاسلامية، فلسطين، سنة 1997.

16– عمار أكرم عمر الطويل، **مدي اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة**، مذكر لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة، كلية العلوم التجارية، الجـامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2008.

الملاحق